تقييم عوامل النزاعات وبناء السلام في محافظة البصرة

دراسة ميدانية ضمن برنامج سوا لسلام مستدام

2024 - 2025

SAWA
for Sustainable Peace

سوا
لسلام مستدام

إعداد
الدكتورة خلود الخطيب
وجمعية الفردوس العراقية

تقييم عوامل النزاعات وبناء السلام في محافظة البصرة
2024

1 المحتويات

2 2 : تمهيد 4
3 3: المقدمة 6
4 4: الملخص التنفيذي 6
5 5: وصف العينة 7
6 6: الهوية والانتماء المجتمعي 8
7 6.1: تحليل الهوية الأساسية لدى سكان البصرة 9
8 6.2: التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع البصري 10
9 6.3: مسببات النزاعات من منظور سكان البصرة 11
10 6.4: التوترات وحوادث العنف 12
11 7: الحوكمة والثقة في المؤسسات 13
12 7.1: مستوى الثقة في المؤسسات لحل النزاعات وبناء السلام 14
13 7.2: تصورات المجتمع حول تأثير الفساد على السلام والاستقرار 15
14 7.3: التأثير الأكثر فاعلية لبناء السلام 16
15 8: جودة الخدمات والوصول اليها 17
16 8.1 : رضا المجتمع عن الخدمات الأساسية..... 18
17 8.2: أولويات المجتمع لتحسين الخدمات والبنية التحتية 18
18 9: العلاقات المجتمعية والادماج المجتمعي 19
19 9.1 : مستوى التفاعل الاجتماعي بين المكونات المختلفة في البصرة 20
20 9.2 : تصورات العدالة في توزيع الفرص والموارد بين المكونات المختلفة 21
21 10: تأثير العوامل الخارجية 22
22 10.1: تصور المجتمع حول تأثير العوامل الخارجية على السلام والاستقرار 23
23 10.2: تأثير التغيرات المناخية والقضايا البيئية على الاستقرار المجتمعي 24
24 11: المشاركة المجتمعية ومبادرات بناء السلام 24
25 11.1: المشاركة المجتمعية في أنشطة بناء السلام 25
26 11.2: تفضيلات البرامج والمبادرات المجتمعية في البصرة 26
27 12: التطلعات المستقبلية 27
28 12.1: أولويات المجتمع للتنمية وبناء السلام 28
29 12.2: المشاعر العامة حول مستقبل السلام والاستقرار في البصرة 29
30 13: أدوار النساء ومشاركتهن في بناء السلام 29
31 13.1: مشاركة النساء في صنع القرار 30
32 13.2: تقييم مساهمة المرأة في أنشطة بناء السلام..... 31

2تمهيد

تعد قضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان من الركائز الأساسية لتحقيق استقرار المجتمعات وتطورها. وتتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها على تحليل واقع العلاقات المجتمعية في محافظة البصرة، كونها تشكّل ركيزة أساسية للاقتصاد في العراق ومركزاً حيوياً للنشاط السياسي والاجتماعي. تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تحديات جوهرية تمّس الأمن الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالمشاركة الفاعلة للشباب والنساء في مسارات التنمية والعمل السياسي. كما تلقي الضوء على أهمية إدماج الشباب والنساء في عملية صنع القرار، وذلك انطلاقاً من كونهم أدوات رئيسية للتغيير وركناً لبناء مستقبل أكثر شمولية وعدالة. وتنبع أهميتها أيضاً من ارتباطها الوثيق بالإطار الدولي والوطني لحقوق الإنسان والسلام، بما في ذلك دستور العراق والاتفاقيات الدولية مثل قرار مجلس الأمن 2250 بشأن دور الشباب في السلم والأمن، وقرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

تشكل البصرة نموذجاً مصغراً يعكس التعقيدات الاجتماعية والسياسية التي يواجهها العراق، حيث يبرز التفاوت في توزيع الموارد والخدمات كعامل أساسي يفاقم الشعور بعدم العدالة ويؤثر على التماسك الاجتماعي. يأتي هذا في ظل التزامات العراق الوطنية والدولية بضرورة تعزيز المساواة والتنمية المستدامة، ووفقاً لما نص عليه الدستور العراقي من مبادئ العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية، حيث تُعتبر هذه المبادئ نقطة انطلاق حيوية لمعالجة التحديات الراهنة.

تركّز الدراسة على تحليل واقع العلاقات المجتمعية في البصرة من خلال عدة محاور تشمل مستويات التفاعل بين مكونات المجتمع المختلفة، مشاعر السكان بالعدالة في توزيع الموارد، والدور الذي تلعبه السياسات الوطنية والمحلية في تعزيز أو إضعاف الاستقرار. كما تسلط الضوء على أهمية إدماج الشباب والنساء في عمليات صنع القرار، انطلاقًا من قرار 2250 الذي يعترف بالدور الحاسم للشباب في منع النزاعات وبناء السلام المستدام، وقرار 1325 الذي يركز على ضرورة تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مراحل عملية السلام.

ولا تقتصر المشاركة السياسية للشباب، كما نص عليها قرار 2250، على كونها مجرد مطلب تنموي، بل هي استثمار في استدامة السلام وتحقيق الأمن. فالشباب يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع، ولديهم القدرة على الابتكار وتغيير الواقع. من هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى استكشاف السبل الكفيلة بتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في صنع السياسات العامة وتجاوز العقبات التي تعوق مساهمتهم. كما أن

تعزيز دور النساء، وفقًا لقرار 1325، يعد محورياً في تحقيق السلام المستدام، حيث يتطلب ذلك العمل على إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهن الفاعلة في المجالات السياسية والاجتماعية.

تعكس هذه الدراسة التزاماً بتحليل القضايا المجتمعية من منظور شامل، يجمع بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على العلاقات المجتمعية. كما ترتكز على المرجعيات الدولية مثل أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لا سيما الهدف 16 الذي يركز على تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وتسعى إلى تقديم توصيات عملية تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي وتقوية أسس العدالة والمساواة، مع مراعاة الالتزامات الوطنية والدولية للعراق.

وفي ظل التحديات الكبيرة التي تواجه البصرة، سواء فيما يتعلق بنقص الموارد أو سوء الإدارة، تبرز الحاجة إلى تنفيذ استراتيجيات شاملة ترتكز على القوانين الوطنية والقرارات الدولية ذات الصلة. تمثل هذه الدراسة خطوة مهمة لفهم أعمق لهذه التحديات والفرص، وتعمل كإطار لتطوير سياسات ومبادرات تساهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، مع ضمان تمثيل حقيقي لجميع مكوناتها، بما يعكس الالتزام بالمبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية.

د. خلود الخطيب

3 المقدمة

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية في محافظة البصرة استناداً إلى نتائج استطلاع شامل يركّز على تحديات التنمية وبناء السلام. تعد البصرة من أبرز المحافظات العراقية من حيث الأهمية الاقتصادية والثقافية، ولكنها تواجه تحديات متعددة تهدّد استقرارها الاجتماعي وتعيق تطورها. يتناول التقرير قضايا أساسية مثل الهوية والانتماء المجتمعي، التماسك الاجتماعي، دور النساء والشباب، تأثير النزاعات، والوصول إلى الخدمات الأساسية، بهدف فهم واقع المجتمع البصري واستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز السلام والتنمية المستدامة.

تُظهر النتائج صورة متباينة للمجتمع البصري، حيث تبرز نقاط قوة مثل الهوية الوطنية القوية والشعور بالتماسك الاجتماعي، إلى جانب تحديات كبيرة تتعلق بالنزاعات، العنف ضد النساء، البطالة، وتدهور الخدمات. يتناول التقرير هذه التحديات بعمق، مع التركيز على الفجوات في الحوكمة وعوامل الثقة بالمؤسسات، بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية والبيئية على استقرار المحافظة.

يسعى هذا التقرير إلى تقديم توصيات عملية تدعم صانعي القرار والمجتمع المدني في وضع استراتيجيات شاملة تعالج التحديات القائمة وتعزّز من قدرة البصرة على تحقيق السلام والتنمية. من خلال تحليل المعطيات وتقديم رؤى قائمة على الأدلة، يمثل هذا التقرير خطوة مهمة نحو فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه المجتمع البصري.

4 الملخص التنفيذي

يقدم تحليل استطلاع البصرة تقييماً شاملاً للأوضاع والاقتصادية الاجتماعية والأمنية والبيئية في المحافظة، مع التركيز على تحديات التنمية وبناء السلام. يسلط التقرير الضوء على القضايا الرئيسية التي يواجهها سكان البصرة، بما في ذلك التماسك الاجتماعي، الهوية الوطنية، مشاركة النساء والشباب، وتأثير النزاعات على مختلف الفئات. كما يتناول التقرير أولوية تحسين الخدمات الأساسية ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار.

أظهرت النتائج أن 67.27% من المشاركين يعتبرون الهوية الوطنية "عراقي" هي التعريف الأساسي لهويتهم، مما يعكس وجود عامل جامع وطني يمكن البناء عليه لتعزيز التماسك المجتمعي. وعلى الرغم

من ذلك، تبرز الهوية العشائرية كعامل مؤثر لدى 22.75% من المشاركين، ما يشير إلى أهمية العمل على تعزيز الهوية الوطنية دون تجاهل الأبعاد الاجتماعية والثقافية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 69.19% من المشاركين بأنهم يشعرون بوجود وحدة بين المكونات الاجتماعية، وهو مؤشر إيجابي يعكس إمكانات العيش المشترك، رغم وجود نسبة كبيرة محايدة (24.06%) أو غير متفائلة بوحدة المجتمع (6.76%).

تظهر النزاعات في البصرة على أنها نتاجاً لتداخل عوامل متعددة، أبرزها انتشار السلاح غير المنظم (71.01%)، وعدم الاستقرار السياسي (57.40%)، وشح المياه والموارد (52.66%). كما تُعد الفجوة الاقتصادية ونقص الخدمات (45.54%) من العوامل الرئيسية التي تزيد من حدة التوترات المجتمعية، في حين أشار 22.29% من المشاركين إلى تأثير التدخلات الخارجية كسبب إضافي للنزاعات.

تشير النتائج أيضاً إلى ضعف مشاركة النساء في عمليات صنع القرار وبناء السلام، حيث أفاد 43.98% بأن النساء نادراً ما يشاركن في صنع القرار، وأكد 24.36% غياب مشاركتهن تماماً في حل النزاعات. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت النتائج وعياً مجتمعياً متزايداً بأهمية دور النساء، إذ يرى 78.50% أن زيادة مشاركتهن في أنشطة بناء السلام ستعود بفائدة كبيرة على المجتمع. تتطلب هذه المعطيات تبنّي استراتيجيات لتمكين النساء، سواء من خلال توفير فرص تعليمية واقتصادية أو عبر إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية.

ويواجه الشباب الذين يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع تحديات رئيسية، أبرزها البطالة بنسبة 58.50%، يليها التمييز والتهميش (14.43%)، ومحدودية الوصول إلى التعليم والتدريب المهني (11.86%). في الوقت نفسه، يظل تفاؤل الشباب بمستقبلهم محدوداً، حيث أفاد 40.44% بأنهم يتخذون موقفاً محايداً تجاه المستقبل، بينما أكد 29.68% أنهم غير متفائلين. تظهر هذه التحديات الحاجة إلى برامج تدريبية ومبادرات اقتصادية توفر للشباب فرصاً حقيقية للتطور والاندماج في المجتمع.

أما الخدمات الأساسية، فقد أشار 50.59% من المشاركين إلى أنها "مقبولة"، في حين يرى 31.03% أنها "سيئة". وتعكس هذه النتائج ضرورة العمل على تحسين البنية التحتية للخدمات، مثل المياه النظيفة، والكهرباء، والتعليم، والرعاية الصحية، مع ضمان التوزيع العادل لهذه الخدمات بين جميع السكان.

أخيرًا، أظهر التقرير أن هناك فجوة كبيرة في الدعم والخدمات المقدمة للنساء والشباب المعرضين للخطر. أفاد 50.79% بعدم وجود خدمات لدعم الشباب المعرضين للخطر، في حين أشار 43.28%

إلى غياب الخدمات للنساء الناجيات من العنف. تعكس هذه النتائج الحاجة إلى تطوير بنية تحتية للخدمات الشاملة التي تلبي احتياجات الفئات المهمشة والمعرضة للخطر.

يشدد التقرير على أن تحسين الوضع في البصرة يتطلب استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد تشمل تعزيز الهوية الوطنية، تمكين النساء والشباب، تحسين الخدمات الأساسية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن الاستثمار في التعليم، التوظيف، وبناء السلام المجتمعي هو الطريق لتحقيق استقرار مستدام وتنمية شاملة في البصرة.

5 وصف العينة

تشكلت العينة من 507 مستجيبة ومستجيب، أكمل 489 منهم الاستبيان بشكلٍ كاملٍ، بينما أكمل 18 مشاركاً جزءاً منه. تمثّل العينة تنوعاً ديموغرافياً يعكس الواقع الاجتماعي في محافظة البصرة.

الفئات العمرية: تضمنت العينة مجموعة من الأعمار، حيث كانت الفئة الأكبر تمثيلًا هي بين 18-25 سنة بنسبة 38.85%، تلتها الفئة العمرية 26-30 بنسبة 38.45%. أما الفئات الأخرى فشملت المشاركين والمشاركات الذين تتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة بنسبة 19.43%، و41-50 سنة بنسبة 2.25%. بينما شكلت الفئة العمرية 16-17 و51-60 عاماً أقل نسب بـ 0.61% و0.41% على التوالي.

التوزيع حسب الجنس: أظهرت النتائج توزيعاً متوازناً إلى حد ما بين الجنسين، حيث شكّلت النساء 54.62% من العينة، بينما شكّل الرجال 45.388%.

الحالة الاجتماعية: أكثر من نصف المشاركين (51.41%) كانوا غير متزوجين، بينما شكل المتزوجون 39.56%، وأشارت نسبة 7.03% إلى أنهم مطلقون، في حين شكل الأرامل 2.01%.

المستوى التعليمي: توزعت العينة من حيث المستوى التعليمي بين فئات متعددة، حيث كان لدى 32.53% منهم شهادات جامعية، و29.52% من الطلاب المرحلة الدراسية، و15.06% حاصلون على شهادات معاهد. أما المشاركون الذين لديهم دراسات عليا فبلغت نسبتهم 4.82%، في حين أن 18.07% أشاروا إلى أنهم غير متعلمين.

الوضع الوظيفي: أفاد 32.33% من المشاركين أنهم بدون عمل، بينما شكل الطلاب 26.31%. أما العاملون في القطاع العام فكانت نسبتهم 17.47%، بينما أشار 11.45% إلى أنهم أصحاب عمل، و9.84% يعملون في القطاع الخاص.

مكان الإقامة: كانت غالبية المشاركين من قضاء البصرة بنسبة 34.47%، بينما أشار 29.52% إلى أنهم من قضاء القرنة. وتوزّع المشاركون من قضاء الزبير وأم قصر وأبو الخصيب والفاو والمدينة بنسب متفاوتة، بينما 14.83% من المشاركين أشاروا إلى أنهم من مناطق أخرى.

تعكس هذه العينة تنوعاً في الأعمار والجنس والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، مما يوفر رؤية شاملة حول تحديات واحتياجات المجتمع في البصرة.

النتائج الرئيسية

6 الهوية والانتماء المجتمعي

تُظهر نتائج الاستطلاع حول الهوية والانتماء المجتمعي في البصرة صورة معقدة تحمل في طياتها عوامل إيجابية تُبشر بإمكانات كبيرة لتعزيز التماسك الاجتماعي، إلى جانب تحديات تستدعي استجابات موجهة ومدروسة.

من بين النقاط البارزة، يُشكل الانتماء الوطني عاملًا جامعًا قويًا حيث أظهر 67.27% من المشاركين تمسكهم بهويتهم الوطنية كعراقيين. يعكس هذا الانتماء إدراكًا عميقًا للمصير المشترك ويمنح المجتمع أساسًا صلبًا يمكن البناء عليه لتعزيز السلام والتنمية. في المقابل، تبرز الهوية العشائرية بنسبة 22.75% كلاعب اجتماعي مؤثر يعكس الطبيعة التقليدية للمجتمع البصري، إلا أن الاعتماد المفرط عليها قد يُعمّق الانقسامات في حال غياب استراتيجيات فعالة تعزز التناغم بين الولاءات المختلفة.

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لتأثير الهوية الدينية (7.39%) والقومية (1.20%) في تشكيل الهوية الفردية، إلا أن ذلك يُعد مؤشرًا إيجابيًا يعكس غياب النزاعات الكبيرة القائمة على أسس دينية أو قومية، مما يمهد الطريق نحو مزيد من التركيز على القيم الوطنية الجامعة.

أما على مستوى التماسك الاجتماعي، فإن نسبة 69.19% من المشاركين الذين أكدوا وجود الشعور بالوحدة بين المكونات تعكس حالة من التعايش والانفتاح على الآخر. ومع ذلك، فإن نسبة الحياد (24.06%) وعدم الموافقة على وجود التماسك (6.76%) تشير إلى فجوات في التفاعل بين المكونات المختلفة، ما يستدعي تعزيز البرامج التي تعزز الحوار والتفاعل المجتمعي لمواجهة مشاعر العزلة أو اللامبالاة لدى بعض الفئات.

فيما يتعلق بمسببات النزاعات، أبرز المشاركون "انتشار السلاح المنفلت" (71.01%) و"عدم الاستقرار السياسي" (57.40%) كأكبر تهديدين لاستقرار المجتمع. يرافق ذلك تحديات بيئية واجتماعية مثل "شح المياه والموارد" (52.66%) و"التفاوت الاقتصادي ونقص الخدمات" (45.54%)، وهي عوامل تفرض ضغوطًا إضافية على تماسك المجتمع وتهدد استقراره.

وأخيرًا، توضح بيانات التوترات وحوادث العنف أن 41.20% من المشاركين لم يلاحظوا أي عنف، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في بعض المناطق. ومع ذلك، فإن نسبة 31.00% التي شهدت عنفًا أحيانًا و20.00% التي عايشته بشكل متكرر تسلط الضوء على وجود بؤر توتر تحتاج إلى تدخلات سريعة وفعالة.

تعكس هذه النتائج أن البصرة تمتلك قاعدة قوية من التماسك المجتمعي والانتماء الوطني يمكن البناء عليها، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات تتطلب استراتيجيات شاملة تعالج العوامل المسببة للنزاعات، وتعزز التفاعل الإيجابي بين المكونات الاجتماعية، وتدعم توزيعًا عادلًا للموارد والخدمات. لتحقيق ذلك، يجب أن تركز الجهود على تصميم سياسات تجمع بين معالجة الاحتياجات الفورية وتأسيس رؤية طويلة الأمد لبناء مجتمع مستقر ومتماسك.

a. تحليل الهوية الأساسية لدى سكان البصرة

أظهرت النتائج أن الأغلبية العظمى من المشاركين وبنسبة بلغت 67.27% ترى في الهوية الوطنية "عراقي" تعريفًا أساسيًا لهويتهم، مما يعكس وجود عامل جامع يمكن أن يشكل أساسًا لتعزيز التماسك المجتمعي. يُعد هذا المؤشر إيجابيًا، حيث يشير إلى أن الانتماء الوطني لا يزال يحتفظ بمكانته كمحرك رئيسي للهوية في البصرة، ويؤكد على إمكانية البناء على هذا الأساس لتحقيق أهداف السلام والتنمية.

الهوية العشائرية جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 22.75%، مما يشير إلى تأثير العشائر ككيان اجتماعي على شريحة كبيرة من السكان. يُظهر هذا أهمية الدور الذي تلعبه العشائر في المجتمع البصري، سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية. ومع ذلك، قد يشكل الاعتماد المفرط على الهوية العشائرية تحديًا للتماسك الوطني إذا أدى إلى تعزيز الانقسامات بدلاً من بناء جسور التواصل.

جاءت الهوية الدينية بنسبة 7.39%، وهو ما يعكس حضورًا محدودًا نسبيًا للدين كعامل مهيمن في تشكيل الهوية. هذا الانخفاض يشير إلى أن الانقسامات الدينية ليست عنصرًا رئيسيًا في تحديد الذات بالنسبة للأغلبية. أما الهوية القومية التي اختارها 1.20% فقط، فإن هذه النسبة تعكس غياب التأثير القوي للقومية كعامل هوياتي في المجتمع البصري.

النسبة الصغيرة (1.40%) التي اختارت "أخرى" تعكس تنوعًا محدودًا في طرق تعريف الذات بين الأفراد. يمكن أن تشمل هذه الفئة تعاريف خاصة أو مركبة للهوية تعكس تجارب فردية أو جماعية مختلفة.

تشير النتائج إلى أن الهوية الوطنية هي العامل الأساسي الجامع في المجتمع البصري، بينما تحتفظ الهوية العشائرية بدور مهم. يبرز ذلك أهمية تصميم استراتيجيات وسياسات تأخذ في الحسبان هذا التنوع في الهوية، بما يدعم بناء مجتمع مستقر ومتماسك.

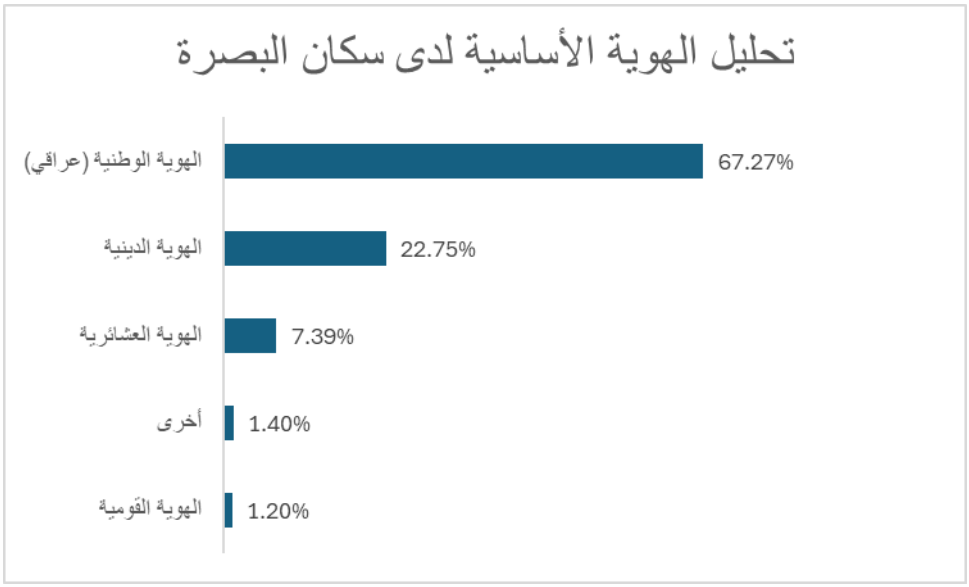

b. التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع البصري

تُظهر نتائج الاستطلاع المتعلقة حول شعور سكان البصرة بالوحدة بين المكونات الاجتماعية عن صورة مركبة تستدعي قراءة معمّقة للعوامل التي تُشكّل هذا التماسك أو تعيق تحقيقه. تشير الأغلبية الكبيرة من المشاركين، التي بلغت نسبتها 69.19% إلى أن الشعور بالوحدة حاضر بوضوح في المجتمع البصري. يعكس هذا الانطباع إحساساً عاماً بالتعايش والانسجام بين المكونات المختلفة. قد يكون هذا الشعور مدفوعاً بعوامل عدة، مثل الوعي بالمصير المشترك الناتج عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية، أو قوة الروابط الوطنية التي تجمع بين السكان، وهو ما ظهر جلياً في نتائج أخرى من الاستطلاع، حيث كانت الهوية الوطنية هي الهوية المهيمنة لدى معظم المشاركين.

رغم الطابع الإيجابي العام، تُظهر نتائج الاستطلاع أن نسبة كبيرة نسبيًا من المشاركين (24.06%) اتخذت موقف الحياد تجاه مسألة الوحدة بين المكونات الاجتماعية. يعكس هذا الحياد احتمالات متعددة تستدعي الاهتمام، إذ قد ينجم عن غياب فرص التفاعل المباشر مع مكونات اجتماعية مختلفة، أو عن عدم وضوح التصورات الشخصية بشأن الوحدة. وفي بعض الحالات، قد يرتبط الحياد بمشاعر اللامبالاة أو انعدام الثقة في إمكانية تحقيق الوحدة. هذه المؤشرات تُبرز الحاجة إلى تصميم برامج تستهدف تعزيز التفاعل بين المجموعات، وتقديم نماذج واقعية لإمكانيات الوحدة المجتمعية، بما يساهم في توضيح الصورة وبناء مزيد من الثقة بين المكونات.

من ناحية أخرى، أبدت نسبة صغيرة من المشاركين (6.76%) عدم موافقة على وجود الوحدة، مع تباين بين من عبّروا عن عدم موافقة بسيطة ومن أبدوا رفضاً قاطعًا لفكرة التماسك. يعكس هذا الشعور شعورًا بالعزلة أو الإقصاء لدى بعض المجموعات أو الأفراد، ربما نتيجة تجارب سلبية متعلقة بالنزاعات الاجتماعية أو الاقتصادية. هذه النسبة، رغم صغرها، تحمل تحذيراً بضرورة التدخل لمنع تفاقم مشاعر الإقصاء والعمل على فهم العوامل التي أدت إلى هذا الشعور ومعالجتها بشكل عاجل.

تشير النتائج، بشكل عام، إلى وجود شعور واضح بالتماسك الاجتماعي بين غالبية المستجيبين، وهو عامل إيجابي يمكن البناء عليه لتعزيز السلام المجتمعي. إلا أن التحديات التي تعكسها نسب الحياد وعدم الموافقة تُظهر أن هذا التماسك ليس شاملاً بشكل كامل، مما يتطلب جهوداً مركزة لتعزيز شعور الشمولية والانتماء لدى جميع المكونات.

c. مسببات النزاعات من منظور سكان البصرة

تشير نتائج الاستطلاع المتعلقة بمسببات النزاعات في البصرة إلى مجموعة من العوامل التي يعتبرها المجتمع جوهرية في التأثير على استقراره وسلامته. طُلب من المشاركين تحديد ثلاثة أسباب رئيسية للنزاعات، وقد أظهرت النتائج أن 71.01% اعتبروا "انتشار السلاح المنفلت" عاملاً رئيسياً، فيما أشار 57.40% إلى "عدم الاستقرار السياسي"، و52.66% إلى "شح المياه والموارد". وبرزت قضايا أخرى مثل "التفاوت الاقتصادي والبطالة ونقص الخدمات" بنسبة 45.54% و"التأثيرات الخارجية" بنسبة 22.29%.

تظهر هذه النتائج بوضوح أن المشكلة الأكثر انتشاراً في ذهن السكان هي "انتشار السلاح المنفلت"، وهو ما يشير إلى القلق العميق حيال التحديات الأمنية وآثارها السلبية على الاستقرار. يعكس هذا القلق تزايد النزاعات المحلية المدفوعة بضعف الرقابة الأمنية وغياب سيادة القانون، مما يؤدي إلى زيادة التوترات بين المجموعات المختلفة.

أما "عدم الاستقرار السياسي"، الذي اعتبره 57.40% من المشاركين سبباً رئيسياً للنزاعات، فيعكس ارتباطاً وثيقاً بين النزاعات القائمة وضعف الحوكمة والسياسات غير المستقرة. يُظهر هذا التصور إدراك السكان لأهمية دور المؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار، أو على العكس، التسبب في النزاعات عند غياب الكفاءة أو النزاهة.

يتزامن ذلك مع قضية "شح المياه والموارد"، التي جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 52.66%. تعد هذه القضية من أبرز التحديات البيئية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على حياة السكان، حيث يؤدي نقص الموارد المائية إلى تنافس بين المجموعات المختلفة، مما يزيد من حدة النزاعات. كما أنها قد تعكس آثاراً تراكمية لسوء الإدارة البيئية وضعف الاستثمار في البنية التحتية.

أما "التفاوت الاقتصادي والبطالة ونقص الخدمات"، فقد أشار إليه 45.54% من المشاركين كعامل رئيسي، مما يعكس التوترات الاجتماعية الناتجة عن انعدام العدالة في توزيع الفرص والخدمات. تعد هذه القضية محورية في تحقيق الاستقرار، حيث يؤدي التفاوت الاقتصادي إلى شعور بالفجوة بين الطبقات المختلفة، وهو ما يُفاقم النزاعات.

وأخيرًا، فإن "التأثيرات الخارجية"، التي حظيت بنسبة 22.29%، تشير إلى مخاوف المجتمع من التدخلات الإقليمية أو الدولية في شؤونهم. قد تشمل هذه التدخلات دعم جماعات مسلحة أو فرض سياسات تضر بالتوازن الداخلي.

تعكس هذه العوامل مجتمعة صورة مركبة للنزاعات في البصرة، مما يتطلب استراتيجيات شاملة تعالج القضايا الأمنية والسياسية بالتزامن مع الاستثمار في الموارد المائية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الاعتماد على العوامل الخارجية لخلق بيئة أكثر استقراراً وأماناً..

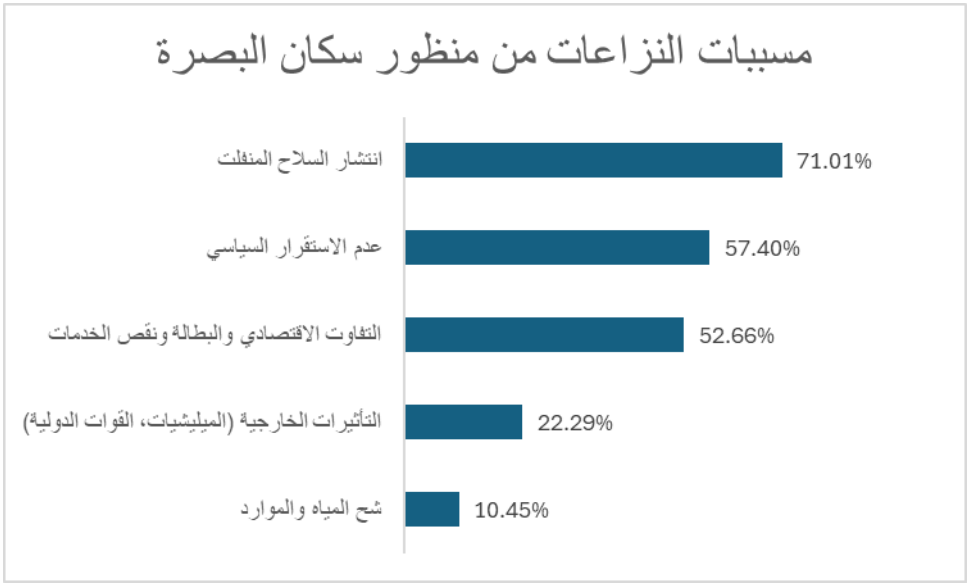

d. التوترات وحوادث العنف

تُظهر نتائج الاستطلاع المتعلقة بتكرار حوادث العنف أو التوترات بين المجموعات في البصرة خلال السنة الماضية تبايناً في تجارب المشاركين. أفاد 41.20% من المشاركين بعدم ملاحظتهم أي عنف، بينما أشار 31.00% إلى مواجهتهم للعنف في بعض الأحيان. من جهة أخرى، أكّد 20.00% أنهم شهدوا عنفاً بشكل متكرر، في حين أعرب 7.80% عن عدم تأكدهم مما إذا كانوا قد لاحظوا مثل هذه الحوادث.

تشير النسبة التي بلغت 41.20%، والتي أفادت بعدم ملاحظة أي حوادث عنف، إلى وجود قطاعات من المجتمع تتمتع باستقرار نسبي. قد يكون هذا الاستقرار ناتجاً عن خصائص جغرافية أو اجتماعية لهذه المناطق، مثل قوة الروابط الاجتماعية أو قلة التوترات العشائرية والاقتصادية فيها. ومع ذلك، فإن غياب

العنف الظاهر في هذه المناطق لا يعني بالضرورة انعدام التوترات الكامنة التي قد تتحول إلى نزاعات تحت ضغوط معينة.

النسبة الكبيرة من المشاركين الذين شهدوا عنفاً أحياناً (31.00%) أو بشكل متكرر (20.00%) تُظهر أن هناك مناطق أو مجموعات تعاني من النزاعات بوتيرة أعلى. قد تكون هذه الحوادث مرتبطة بعوامل مثل ضعف التواجد الأمني مما يتيح فرصاً لنشوء النزاعات وتصاعدها، أو التنافس على الموارد كما أظهرت نتائج سؤال آخر أن سوء توزيع الموارد يُعّد أحد أسباب النزاعات الرئيسية، أو قد تكون النزاعات متكررة في المناطق التي تعاني من انقسامات عشائرية أو خلافات ثقافية.

النسبة الصغيرة من المشاركين الذين أبدوا عدم قدرتهم على تحديد وجود العنف (7.80%) قد تعكس افتقاراً للوضوح أو وعياً محدوداً بما يشكّل "حادث عنف". في بعض الحالات، قد يكون العنف مستترًا أو غير مُلاحظ بسهولة، ما يبرز الحاجة إلى فهم أعمق لأنماط النزاعات وآثارها...

تعكس النتائج أن البصرة تتمتع بمزيج من الاستقرار النسبي في بعض المناطق، إلى جانب وجود بؤر توتر تتطلب تدخلات عاجلة وموجهة. وتوضح النسب المتعلقة بتكرار العنف أن النزاعات ليست منتشرة بشكل متماثل، ما يعني ضرورة تبني استراتيجيات محلية خاصة بكل منطقة لتعزيز الاستقرار وحل النزاعات.

7 الحوكمة والثقة في المؤسسات

تعكس نتائج الاستطلاع حول الحوكمة والثقة في المؤسسات صورة مركّبة لواقع العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الفاعلة في البصرة. يشير التحليل إلى فجوات كبيرة في الأداء المؤسسي، إلى جانب تحديات تتعلق بالفساد وضعف التواصل مع المجتمع، مما يؤثر على مستويات الثقة وقدرة هذه المؤسسات على قيادة جهود بناء السلام وحل النزاعات.

تظهر تفاوتات واضحة في مستوى الثقة بين المؤسسات المختلفة. فبينما حصلت القوات الأمنية على نسبة الثقة الأعلى نسبياً (42.52%)، فإن المؤسسات الأخرى مثل الحكومة المحلية (21.33%) وزعماء العشائر (19.28%) ومؤسسات المجتمع المدني (11.83%) تعاني من مستويات ثقة

منخفضة. يشير ذلك إلى تصور عام بعدم كفاءة المؤسسات في تلبية تطلعات المجتمع وحل النزاعات بشكل فعال.

تظهر هذه النسب أن التحديات الرئيسية تتعلق بالشفافية، والاستجابة لاحتياجات المواطنين، والتواصل الفعّال. ورغم أن القوات الأمنية تتمتع بثقة نسبية، إلا أن التقييمات المتوسطة والمنخفضة التي شكلت غالبية الآراء تعكس وجود فجوة في الأداء الأمني، ربما نتيجة سوء الإدارة أو ضعف الرقابة على الانتهاكات.

يُعتبر الفساد عاملاً أساسياً يؤثر على الثقة في المؤسسات وقدرتها على تحقيق السلام. أشار 37.03% من المشاركين إلى أن الفساد يؤثر بشكل كبير على الاستقرار، بينما رأى 36.24% أن تأثيره متوسط. يعكس هذا الإدراك الواسع الشعور بغياب العدالة في توزيع الموارد والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية وفقدان الثقة في المؤسسات.
على الجانب الآخر، النسب الصغيرة التي رأت أن الفساد محدود التأثير (16.44%) أو غير مؤثر (4.75%) قد تكون مرتبطة ببيئات أو فئات معينة لم تتأثر بشكل مباشر بالممارسات الفاسدة. هذه النتائج تدعو إلى تدخلات إصلاحية جادة لتعزيز الشفافية، وتحقيق العدالة، وإعادة بناء الثقة.

تُبرز نتائج الاستطلاع أن المستويات الحكومية والمجتمعية تُعتبر الأكثر تأثيراً في جهود بناء السلام، حيث يرى 27.42% من المشاركين أن المستوى الحكومي هو الأكثر فعالية. يعكس ذلك التوقعات العالية من الحكومة لتقديم سياسات واستراتيجيات تعزّز السلام والاستقرار. أما المستوى المجتمعي، الذي اختاره 21.10% من المشاركين، فيشير إلى الإيمان بدور المبادرات المحلية والعمل الجماعي في تعزيز التماسك الاجتماعي. في حين أن المستويات العائلية والمدنية تلعب أدواراً مكملة، فإن انخفاض نسبة التأثير للعشائر والمستوى الشخصي يبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون بين جميع المستويات لتوسيع نطاق التأثير.

تشير النتائج إلى وجود تحديات هيكلية ومجتمعية تؤثر على الحوكمة والثقة في المؤسسات في البصرة. تتمثل هذه التحديات في الفساد، وضعف الأداء المؤسسي، وغياب التواصل الفعّال مع المجتمع. ومع ذلك، فإن هناك إدراكاً واسعاً لأهمية المؤسسات الحكومية والمجتمعية في بناء السلام، مما يفتح المجال للعمل على تعزيز الشفافية والكفاءة المؤسسية.
لتحقيق ذلك، ينبغي على المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني التعاون في تطوير سياسات شاملة تعالج الفساد، وتعزز المشاركة المجتمعية، وتدعم المبادرات المحلية، مع التركيز على بناء الثقة تدريجياً عبر استجابات واقعية ومستدامة لتحديات المجتمع.

a. مستوى الثقة في المؤسسات لحل النزاعات وبناء السلام

تشير النتائج إلى تفاوت واضح في مستوى الثقة بين المؤسسات المختلفة، مما يعكس تنوعاً في تصورات المجتمع عن قدرة هذه المؤسسات على حل النزاعات وبناء السلام. حصلت الحكومة المحلية على ثقة 21.33% من المشاركين الذين أعطوها تقييمات مرتفعة، مما يشير إلى وجود شريحة تعتمد على دورها في تقديم الخدمات وحل القضايا المحلية. في المقابل، أظهرت النتائج أن 78.67% من المشاركين منحوا الحكومة المحلية تقييمات متوسطة أو منخفضة، مما يبرز فجوات كبيرة في الأداء، ربما تعود إلى قضايا تتعلق بالشفافية وضعف الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

القوات الأمنية جاءت في مرتبة متقاربة، حيث عبّر 42.52% من المشاركين عن ثقتهم العالية فيها. هذا يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه القوات الأمنية في فرض النظام وحفظ الاستقرار. ومع ذلك، فإن 57.48% من المشاركين منحوا القوات الأمنية تقييمات متوسطة أو منخفضة، مما يُظهر وجود تحديات قد تكون مرتبطة بسوء الإدارة الأمنية أو حالات انتهاك الثقة المجتمعية في بعض المناطق.

أما زعماء العشائر، فقد حصلوا على ثقة 19.28% من المشاركين، وهو ما يعكس دورهم التقليدي في حل النزاعات والتوسط بين الأطراف المتنازعة. ومع ذلك، فإن 80.72% من المشاركين منحوا زعماء العشائر تقييمات متوسطة أو منخفضة. هذه النسبة المرتفعة تعكس محدودية قدرة زعماء العشائر على التعامل مع النزاعات الأكثر تعقيدًا التي تتطلب تدخلاً مؤسسياً أو قانونياً، كما انها تعكس ضعف ثقة المجتمع في قدرة زعماء العشائر على حل النزاعات وبناء السلام.

لم يختلف الحال كثيرا مع مؤسسات المجتمع المدني، حيث حصلت على ثقة عالية من 11.83% من المشاركين فقط. في المقابل، قيمها 88.17% من المشاركين بدرجات متوسطة أو منخفضة، مما يشير إلى وجود تحديات تتعلق بمدى التواصل مع المجتمع وتعزيز دورها في حل النزاعات بشكل ملموس.

توضح هذه النتائج تباينًا في الثقة بالمؤسسات الرئيسية في البصرة، مما يبرز أهمية التركيز على تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية والحياد لتلبية تطلعات المجتمع وزيادة الثقة في قدرات هذه الجهات على تحقيق السلام وحل النزاعات.

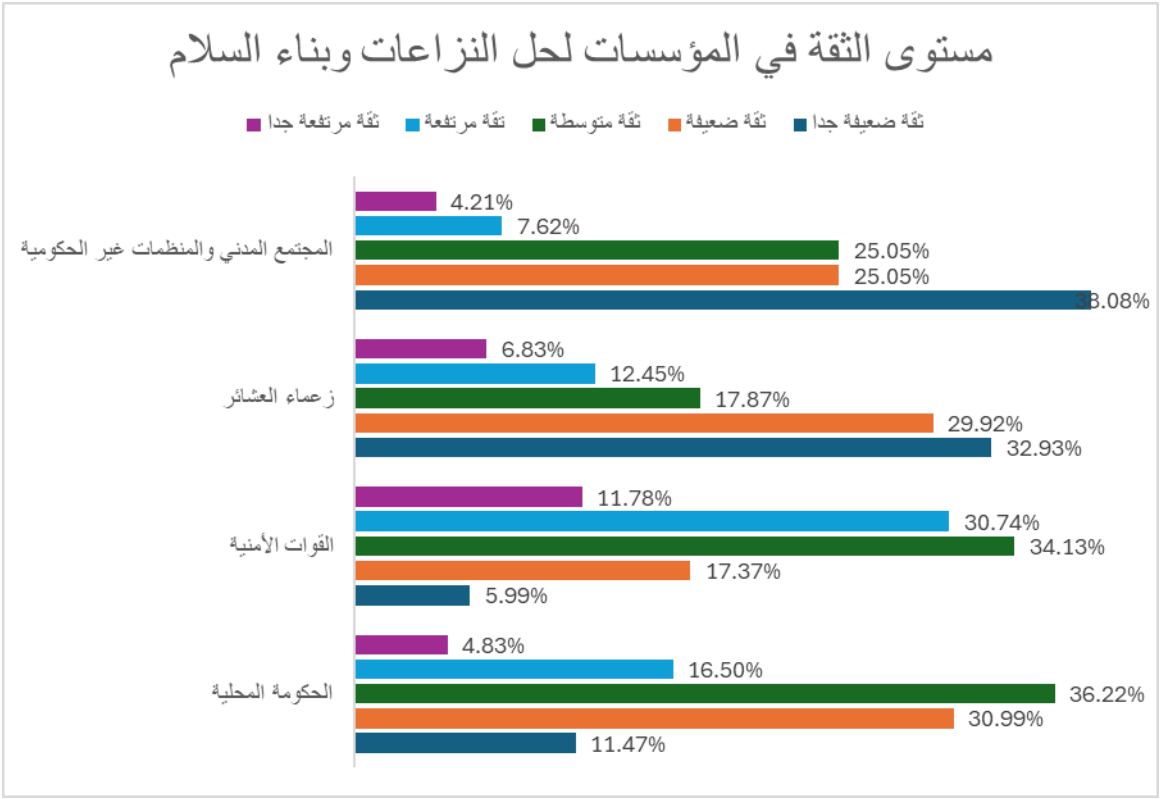

b. تصورات المجتمع حول تأثير الفساد على السلام والاستقرار

تناولت نتائج السؤال الثاني عشر من الاستطلاع مدى تأثير الفساد في المؤسسات الحكومية على السلام والاستقرار في البصرة. أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المشاركين، 37.03%، يعتقدون أن الفساد يؤثر بشكل كبير على الاستقرار والسلام، بينما يرى 36.24% أن تأثيره متوسط. في المقابل، أشار 16.44% إلى أن تأثيره محدود، في حين أن 4.75% أكدوا أنه ليس له أي تأثير. أما 4.75% من المشاركين فقد أعربوا عن عدم تأكدهم من وجود الفساد أو تأثيره.

تُظهر النسبة العالية (37.03%) التي تعتقد أن الفساد يؤثر بشكل كبير على السلام والاستقرار أن المجتمع ينظر إلى الفساد كأحد العوامل الأساسية التي تعيق تحقيق الاستقرار. يعكس ذلك الشعور بغياب العدالة في توزيع الموارد والخدمات، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية وإلى زيادة التوترات الاجتماعية. فيما توضح النسبة الكبيرة الأخرى (36.24%) التي ترى أن الفساد له تأثير متوسط أن هناك شريحة واسعة من السكان تدرك وجود الفساد وأثره، ولكنها ترى أن هذا التأثير ليس دائمًا مباشراً أو

شاملاً. قد يكون هذا الإدراك مرتبطًا بتفاوت مستويات الفساد بين القطاعات المختلفة أو نتيجة لتأثيرات محلية أقل وضوحاً.

يرى 16.44% من المشاركين أن تأثير الفساد محدود، بينما يرى 4.75% أنه ليس له أي تأثير. تعكس هذه النسب وجود مجموعات تعيش في بيئات قد تكون أقل تأثراً بالممارسات الفاسدة، أو قد تكون لديها رؤية محدودة لتأثير الفساد على المستوى العام. هذه الفئة قد تكون مركزة في مناطق محددة أو ترتبط بخلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة. بنما النسبة التي أعربت عن عدم تأكدها (4.75%) تشير إلى نقص في الوعي المجتمعي بمفهوم الفساد وآثاره. وأن هذا قد يكون ناجمًا عن قلة المعلومات المتوفرة أو عدم وضوح تأثير الفساد في حياتهم اليومية.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن الفساد يُنظر إليه كعامل رئيسي يؤثر على السلام والاستقرار في البصرة، حيث يعتبره غالبية المشاركين تهديداً مستمراً يتطلب معالجة جذرية يمثل هذا التحليل دعوة واضحة لاتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح الحوكمة وتعزيز الشفافية لضمان تحقيق بيئة مستقرة ومستدامة.

c. التأثير الأكثر فاعلية لبناء السلام

تناولت نتائج الاستطلاع الآراء حول مستوى التأثير الأكثر فاعلية في جهود بناء السلام في المجتمع. أظهرت النتائج أن 27.42% من المشاركين يرون أن المستوى الحكومي هو الأكثر تأثيراً، يليه المستوى المجتمعي بنسبة 21.10%. في المقابل، أشار 17.36% إلى أن التأثير العائلي هو الأكثر فعالية، بينما اعتبر 15.38% أن المجتمع المدني يلعب الدور الأكبر. جاءت المستويات الشخصية والعشائرية في مرتبة متأخرة بنسبة 9.27% و9.47% على التوالي.

النسبة الأكبر من المشاركين (27.42%) أكدت على أهمية المستوى الحكومي في بناء السلام. يشير ذلك إلى أن المشاركين يرون الحكومة كمصدر رئيسي للسياسات والمبادرات التي تعزز السلام، وهو ما يعكس التوقعات العالية من السلطات لتوفير الاستقرار وإدارة النزاعات بشكل فعال.

اختار 21.10% من المشاركين المستوى المجتمعي كأكثر المستويات تأثيراً. يعكس ذلك الإيمان بأهمية العمل الجماعي والمبادرات المحلية في تعزيز التماسك الاجتماعي وحل النزاعات.

النسبة التي أفادت بأن التأثير العائلي هو الأكثر فعالية (17.36%) تشير إلى دور الأسرة كوحدة أساسية في بناء القيم والسلوكيات التي تعزز السلام، خاصة في البيئات التي تشهد نزاعات طويلة الأمد.

اختيار 15.38% من المشاركين للمجتمع المدني يعكس إيمانهم بدور المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية في تعزيز الحوار وحل النزاعات بشكل محايد.

النسبة الأقل التي ذكرت المستويات الشخصية (9.27%) والعشائرية (9.47%) تشير إلى أن هذه المستويات تُعتبر أقل فاعلية مقارنة بالمستويات الأخرى. قد يكون ذلك بسبب محدودية تأثيرها على القرارات والسياسات الأوسع نطاقاً.

يرى المستجيبون أن المستويات الحكومية والمجتمعية تُعتبر الأكثر تأثيراً في جهود بناء السلام، مع وجود أدوار مكملة للمستويات العائلية والمدنية. تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية العمل على جميع المستويات لتعزيز جهود السلام، من خلال سياسات حكومية فعالة، ودعم المبادرات المحلية، وتمكين المجتمع المدني، مما يضمن تحقيق نتائج مستدامة ومتكاملة في بناء السلام.

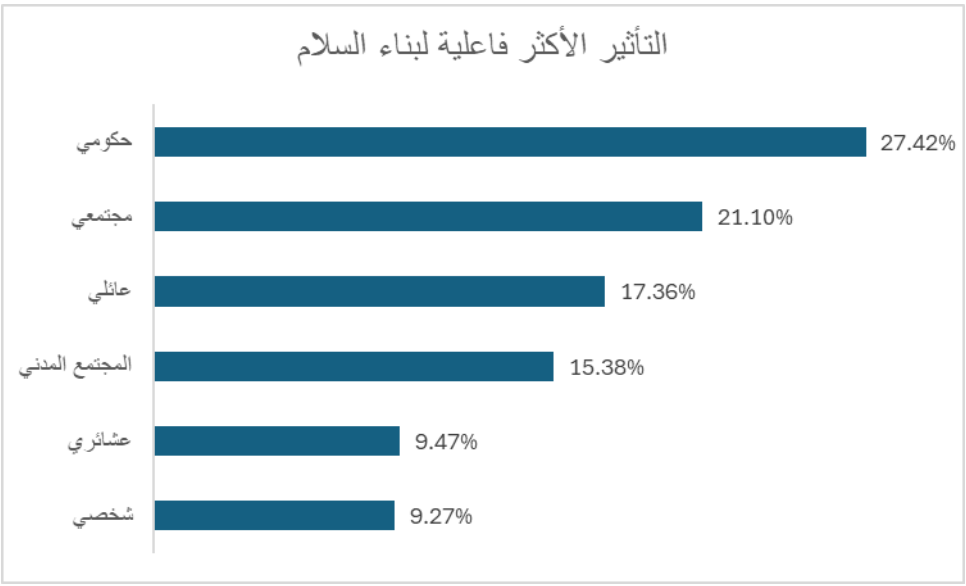

8 جودة الخدمات والوصول اليها

تشير نتائج الاستطلاع حول جودة الخدمات في البصرة إلى صورة معقدة تعكس تحديات كبيرة في تلبية احتياجات المجتمع الأساسية وتفاوتًا واضحًا في مستويات الرضا عن الخدمات المقدمة. أظهرت

البيانات أن غالبية السكان يعتبرون الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وإمدادات المياه، في حدود "المقبول"، حيث أفاد 50.59% من المشاركين بذلك. ومع ذلك، فإن التقييمات السلبية (31.03% سيئة و5.73% سيئة جدًا) تشير إلى معاناة نسبة كبيرة من السكان من نقص في جودة هذه الخدمات، وهو ما يُبرز ضعف البنية التحتية وسوء إدارة الموارد كأسباب رئيسية لهذه التحديات.

النسبة الضئيلة التي وصفت الخدمات بأنها "ممتازة" (2.77%) أو "جيدة" (9.88%) تعكس تفاوتاً جغرافياً واجتماعياً في تقديم الخدمات، حيث يبدو أن بعض المناطق أو الفئات تتمتع بامتيازات نسبية بينما تعاني الأغلبية من نقص في الخدمات الأساسية. هذا التفاوت يشير إلى وجود فجوة ملحوظة في توزيع الموارد، مما يعمق الشعور بعدم العدالة بين مختلف الفئات.

فيما يتعلق بأولويات تحسين الخدمات، برز قطاعا التعليم والرعاية الصحية كأعلى الأولويات بالنسبة للسكان، حيث أشار 74.75% من المشاركين إلى التعليم، و71.79% إلى الرعاية الصحية. هذا التركيز على التعليم يعكس الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية التعليمية وضمان الوصول إلى تعليم جيد، وهو مطلب يرتبط بتطلعات المجتمع لتحسين فرص العمل والتنمية البشرية. في الوقت ذاته، يبرز قطاع الرعاية الصحية كتحدٍ كبير، ربما نتيجة لنقص الكوادر الطبية، وضعف المعدات، أو محدودية الوصول إلى خدمات صحية موثوقة.

رغم أن المياه والكهرباء جاءتا في مرتبة أقل (42.80% و28.21% على التوالي)، فإنهما تعكسان احتياجات يومية أساسية تمثل ضغطاً كبيراً على السكان. شح المياه وسوء إدارتها يؤثران مباشرة على حياة الناس، بينما يشير الطلب على تحسين الكهرباء إلى تحديات تتعلق بالموثوقية والاستدامة في هذا القطاع الحيوي. أما الصرف الصحي، الذي اختاره 17.36% من المشاركين، والخدمات الأخرى (0.59%)، فقد يعكسان اختلافًا في الأولويات حسب المناطق أو الفئات، لكنه يظل مجالًا يحتاج إلى تحسين لضمان بيئة صحية ومستدامة.

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن هناك حاجة ملحة لتبني استراتيجيات شاملة لتحسين جودة الخدمات الأساسية، مع التركيز على التعليم والرعاية الصحية كأولويتين رئيسيتين. كما ينبغي معالجة قضايا المياه والكهرباء لضمان تحسين نوعية الحياة اليومية للسكان. تحقيق هذا التحول يتطلب وضع سياسات تنموية عادلة وشاملة تأخذ في الحسبان التفاوتات الحالية وتسعى لتوفير خدمات عالية الجودة لجميع السكان، بما يعكس تطلعات المجتمع ويعزز استقراره ومستقبله.

a. رضا المجتمع عن الخدمات الأساسية

تُعَدُّ الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، التعليم، وإمدادات المياه والصرف الصحي عناصر أساسية لضمان جودة الحياة والاستقرار المجتمعي. أظهرت نتائج الاستطلاع حول رضا سكان البصرة عن هذه الخدمات تبايناً ملحوظاً في التقييمات. حيث أفاد 2.77% من المشاركين بأن الخدمات "ممتازة"، و9.88% بأنها "جيدة". في المقابل، رأى 50.59% أن الخدمات "مقبولة"، بينما وصفها 31.03% بأنها "سيئة"، و5.73% بأنها "سيئة جداً"..

تشير النسب السلبية (31.03% سيئة و5.73% سيئة جداً) إلى أن حوالي ثلث السكان يعانون من تدهور كبير في جودة الخدمات الأساسية. هذا التحدي قد يكون ناجماً عن ضعف البنية التحتية، سوء إدارة الموارد، أو غياب التخطيط الاستراتيجي.

من جهة أخرى، فإن النسبة الضئيلة التي وصفت الخدمات بأنها "ممتازة" (2.77%) أو "جيدة" (9.88%) تعكس تفاوتاً كبيراً في مستوى توفير الخدمات، مما يشير إلى عدم تكافؤ واضح بين المناطق أو الفئات الاجتماعية في الحصول على خدمات ذات جودة مقبولة.

وتُظهر النتائج أن غالبية السكان يعتبرون الخدمات الأساسية المقدمة مقبولة بالحد الأدنى، مع وجود شريحة كبيرة تعاني من نقص ملحوظ في الجودة. يُبرز هذا الوضع الحاجة الملحة إلى تدخلات شاملة لتحسين مستوى الخدمات الأساسية، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية، تحسين إدارة الموارد، وضمان توزيع عادل للخدمات بين جميع المناطق والفئات. إن تحقيق هذه الأهداف سيسهم في تعزيز الاستقرار وتحسين جودة الحياة لجميع سكان البصرة.

b. أولويات المجتمع لتحسين الخدمات والبنية التحتية

ركز الاستطلاع على تحديد الخدمات والبنى التحتية التي يعتبرها سكان البصرة ذات أولوية لتحسين ظروف معيشتهم. أظهرت النتائج أن 74.75% من المشاركين أشاروا إلى التعليم كأولوية، تلاه قطاع الرعاية الصحية بنسبة 71.79%. في حين حصلت إمدادات المياه على 42.80% من الأصوات، والكهرباء على 28.21%، بينما جاء الصرف الصحي بنسبة 17.36%، واختار 0.59% خدمات أو بنى تحتية أخرى.

تُظهر النسب المرتفعة للتعليم (74.75%) والرعاية الصحية (71.79%) أهمية هذين القطاعين بالنسبة للمجتمع. يعكس هذا الإدراك العميق لدورهما الحيوي في تحسين جودة الحياة والاستقرار. الطلب الكبير

على تحسين التعليم قد يكون مرتبطاً بمحدودية الوصول إلى تعليم جيد أو ضعف البنية التحتية التعليمية. بالمثل، فإن التركيز على الرعاية الصحية يشير إلى تحديات كبيرة في النظام الصحي، مثل نقص الكوادر الطبية أو المعدات.

ورغم أن المياه (42.80%) والكهرباء (28.21%) سجلتا مرتبة أقل من التعليم والرعاية الصحية، إلا أنهما تعكسان مطالب أساسية لتحسين جودة الحياة اليومية. شح المياه وسوء إدارتها يبرز كعامل ضغط كبير في المجتمع، بينما يشير الطلب على تحسين الكهرباء إلى تحديات مرتبطة بالاستدامة والموثوقية في هذا القطاع.

النسبة الأقل التي أعطيت للصرف الصحي (17.36%) والخدمات الأخرى (0.59%) قد تعكس اختلافاً في الأولويات بين المناطق أو الفئات الاجتماعية. رغم ذلك، فإن تحسين هذه الجوانب يظل ضرورياً لضمان بيئة صحية ومستدامة.

تؤكد النتائج على أن التعليم والرعاية الصحية هما الأولويتان الأبرز بالنسبة لسكان البصرة، مما يبرز الحاجة الملحة لتحسين هذين القطاعين بشكل عاجل. كما تشير النتائج إلى أهمية معالجة قضايا المياه والكهرباء لتلبية الاحتياجات الأساسية. تمثل هذه الأولويات خارطة طريق لتوجيه الجهود التنموية والمشاريع المستقبلية بما يعزز استقرار المجتمع ويعكس تطلعاته.

9 العلاقات المجتمعية والاندماج المجتمعي

تشير نتائج الاستطلاع حول العلاقات المجتمعية والاندماج الاجتماعي في البصرة إلى وجود تحديات كبيرة في مستوى التفاعل بين مكونات المجتمع المختلفة وشعور واسع بعدم العدالة في توزيع الفرص والموارد. تظهر هذه القضايا كمحاور رئيسية تؤثر على وحدة المجتمع واستقراره، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتعزيز التواصل الاجتماعي وتحقيق الإنصاف في توزيع الموارد.

أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من سكان البصرة (40.12%) تتفاعل مع أفراد من مجموعات أخرى بشكل "نادر"، بينما أفاد 14.82% بعدم وجود أي تفاعل مطلقاً. تعكس هذه الأرقام فجوات واضحة في التناغم الاجتماعي، قد تكون ناتجة عن الانقسامات الجغرافية أو الثقافية أو التوترات المرتبطة بالمنافسة على الموارد. هذا المستوى المنخفض من التفاعل يمثل تحدياً كبيراً أمام بناء مجتمع متماسك، حيث

يمكن أن تعزز هذه العزلة الشعور بالتمييز وتؤدي إلى ترسيخ الانقسامات. على الجانب الإيجابي، أفاد 17.98% من المشاركين بتفاعل يومي، و14.43% بتفاعل أسبوعي، مما يشير إلى وجود بوادر إيجابية في بعض الشرائح والمناطق التي تتمتع بتنوع اجتماعي أو فرص للعمل المشترك. يمكن البناء على هذه النسب لتعزيز التفاعل الاجتماعي عبر برامج تستهدف تعزيز الحوار والتفاهم بين المكونات المختلفة.

في السياق ذاته، أظهرت النتائج المتعلقة بتصورات العدالة في توزيع الفرص والموارد وجود شعور واسع بعدم المساواة، حيث يرى 75.65% من المشاركين أن بعض المجموعات تُفضل على حساب الأخرى. يعكس هذا الشعور عدم الرضا عن السياسات الحالية المتعلقة بتوزيع الموارد والخدمات، ويشير إلى وجود توترات كامنة قد تؤثر على الاستقرار المجتمعي. يرتبط هذا الشعور غالبًا بالتفاوت في الوصول إلى فرص التعليم، التوظيف، والخدمات العامة، مما يعمق الشعور بالإقصاء لدى بعض المجموعات. في المقابل، فإن النسبة الصغيرة (6.44%) التي ترى أن الفرص متساوية تعكس تجارب إيجابية محدودة في مناطق أو قطاعات معينة. أما نسبة 17.91% التي أعربت عن عدم قدرتها على تحديد موقفها، فقد تشير إلى نقص الوعي أو قلة المعلومات حول كيفية توزيع الموارد، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الشفافية والوضوح في السياسات العامة.

تعكس هذه النتائج واقعًا معقّداً للعلاقات المجتمعية في البصرة، حيث يواجه السكان تحديات مزدوجة تتمثل في ضعف التفاعل بين المكونات المختلفة وشعور بعدم العدالة في توزيع الموارد. لتحسين الوضع، ينبغي التركيز على تعزيز التفاعل الاجتماعي من خلال برامج تركز على الحوار المشترك والتواصل الثقافي. كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إصلاحات شاملة في توزيع الفرص والخدمات، مع ضمان الشفافية والمساواة لجميع المكونات. بناءً على هذه التحليلات، يمكن أن تكون هذه الجهود حجر الزاوية لتحقيق مجتمع متماسك ومستقر في البصرة.

a. مستوى التفاعل الاجتماعي بين المكونات المختلفة في البصرة

حاول الاستطلاع قياس مدى التفاعل بين أفراد المجتمع من عشائر أو مجموعات دينية أو مناطق مختلفة في البصرة. أظهرت النتائج أن 40.12% من المشاركين يتفاعلون مع أفراد من مجموعات مختلفة بشكل "نادر"، بينما أفاد 17.98% بأنهم يتفاعلون "يومياً"، و14.43% "أسبوعياً"، و12.65%

"شهرياً". في المقابل، أفاد 14.82% من المشاركين بعدم وجود أي تفاعل مطلقًا مع المجموعات الأخرى.

تشير نسبة 40.12% من المشاركين الذين ذكروا أن تفاعلهم مع المجموعات الأخرى يحدث نادراً إلى وجود فجوات واضحة في التناغم الاجتماعي. وهذا قد يكون نتيجة لعوامل مثل الانقسامات الجغرافية، أو اختلافات ثقافية ودينية، أو التوترات المرتبطة بالمنافسة على الموارد. يعكس هذا التفاعل المحدود تحديات كبيرة تتطلب معالجة لمظاهر العزلة والاندماج الاجتماعي.

النسب التي أفادت بتفاعل يومي (17.98%) أو أسبوعي (14.43%) تُظهر وجود شريحة من السكان تتفاعل بانتظام مع المجموعات المختلفة. قد يكون هذا التفاعل نتيجة لعوامل مثل العمل المشترك، أو السكن في مناطق أكثر تنوعًا، أو مشاركة في الأنشطة الاجتماعية. ومع ذلك، تظل هذه النسب أقل مما هو مطلوب لتعزيز مستويات التناغم على نطاق أوسع.

أما النسبة التي أفادت بعدم وجود أي تفاعل (14.82%) فتشير إلى وجود شريحة تعيش في عزلة تامة عن المجموعات الأخرى. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لعوامل اجتماعية أو ثقافية أو حتى أمنية تمنع التواصل. هذه العزلة تمثل خطراً كبيراً على النسيج الاجتماعي، حيث تزيد من احتمالية ترسيخ الانقسامات وتعميق الشعور بالتمييز.

يمكن القول بأن النتائج تعكس مستويات متفاوتة من التفاعل الاجتماعي بين سكان البصرة، حيث تشير النسبة غير القليلة من التفاعل النادر والعزلة إلى وجود تحديات في التفاعل الاجتماعي. في المقابل، تعكس النسب المرتبطة بالتفاعل اليومي أو الأسبوعي بوادر إيجابية يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق التواصل وتعزيز الوحدة المجتمعية.

b. تصورات العدالة في توزيع الفرص والموارد بين المكونات المختلفة

في محاولة التعرف على مدى شعور سكان البصرة بالعدالة في توزيع الفرص والموارد بين المكونات المختلفة في المجتمع. أظهرت النتائج أن 75.65% من المشاركين يعتقدون أن بعض المجموعات تُفضل على حساب الأخرى، بينما أفاد 6.44% بأن جميع المجموعات تتمتع بفرص وموارد متساوية. في المقابل، أعرب 17.91% من المشاركين عن عدم قدرتهم على تحديد ذلك أو كانوا غير متأكدين.

توضح النسبة المرتفعة (**75.65%**) التي ترى أن هناك مجموعات تحظى بامتيازات مقارنة بغيرها وجود شعور واسع بعدم المساواة في المجتمع. قد يكون هذا الشعور مرتبطاً بتفاوت الفرص في قطاعات مثل التوظيف، التعليم، أو الخدمات العامة. يشير هذا إلى احتمالية وجود توترات كامنة بين المجموعات التي تشعر بالإقصاء أو التهميش، مما يستدعي تدخلات عاجلة لتعزيز العدالة الاجتماعية.

وتعكس النسبة الصغيرة التي ترى أن جميع المجموعات تتمتع بفرص متساوية (**6.44%**) وجود مناطق أو فئات محدودة تشعر برضا نسبي عن توزيع الموارد. قد يرتبط ذلك بمناطق أو قطاعات تشهد سياسات أكثر عدالة أو تمتلك موارد كافية تلبي احتياجات سكانها. مع ذلك، تظل هذه النسبة ضئيلة وتشير إلى أن الشعور بالعدالة ليس واسع الانتشار.

أما النسبة التي لم تتمكن من تحديد موقفها (**17.91%**) فقد تعكس نقص الوعي أو قلة المعلومات حول كيفية توزيع الموارد أو الفرص في المجتمع. قد تكون هذه الفئة محايدة نتيجة لعدم تأثرها المباشر بالممارسات غير العادلة، أو بسبب غياب النقاش العام حول هذه القضايا.

من الواضح أن النتائج تشير الى وجود شعور واسع بعدم العدالة في توزيع الموارد والفرص بين مكونات المجتمع في البصرة، وهو ما يمثل مصدرًا محتملاً للتوترات الاجتماعية. تعكس النسبة الصغيرة التي ترى عدالة في التوزيع الحاجة إلى إصلاحات عميقة لضمان تحقيق تكافؤ الفرص.

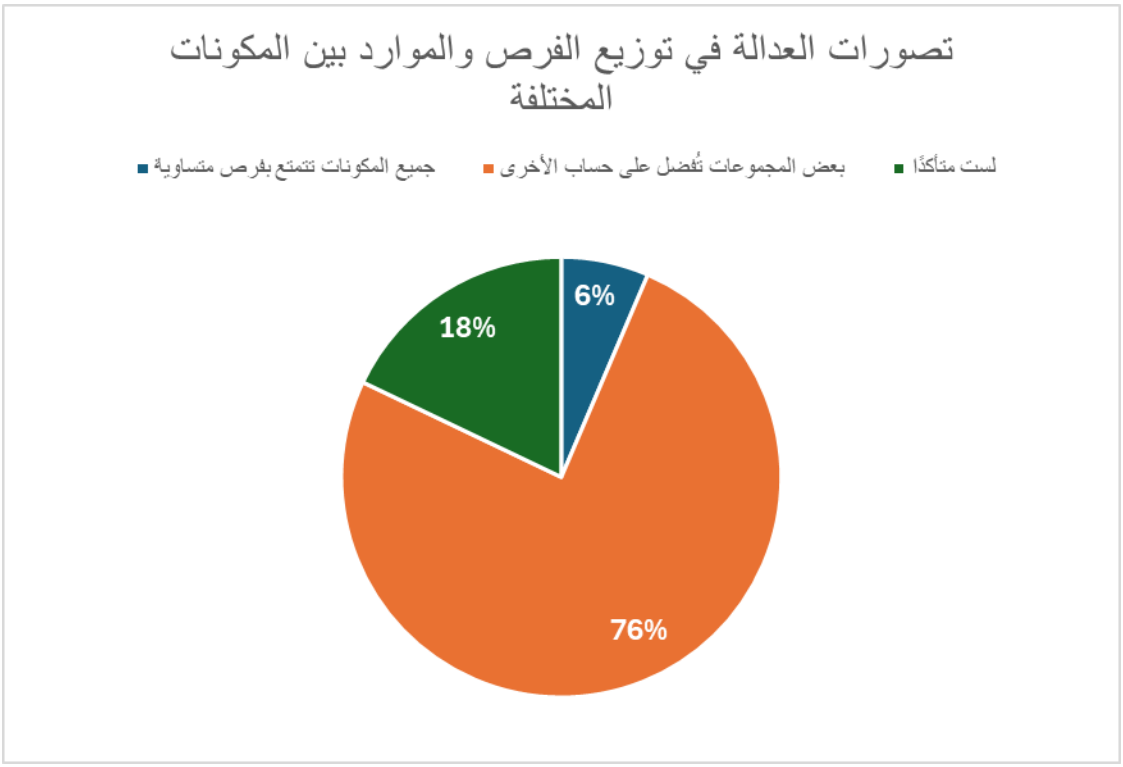

10 تأثير العوامل الخارجية

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن العوامل الخارجية، بما في ذلك التدخلات السياسية الدولية والإقليمية والتغيرات المناخية، تلعب دوراً مركزياً في تشكيل حالة السلام والاستقرار في البصرة. يعكس هذا الوضع مدى التداخل بين التأثيرات السياسية والبيئية، حيث يبرز وعي مجتمعي واسع بتأثير هذه العوامل، لكن بدرجات متفاوتة.

فيما يتعلق بالأحداث السياسية الخارجية، تظهر النتائج أن 25.60% من المشاركين يرون التأثير "سلبي جدا"، بينما اعتبره 26.79% "متوسطا"، و27.98% "طفيفا". يعكس ذلك قلقاً عميقاً من التدخلات الخارجية. يشير هذا القلق إلى مدى تأثير على استقرار البصرة، إذ يبرز التدخل الخارجي كعامل يؤثر على التماسك المجتمعي ويزيد من تعقيد التحديات الداخلية. في المقابل، ترى نسبة 12.50% من السكان أن الأحداث الخارجية "لا تأثير لها"، وهو ما قد يكون يعكس تركيزا على التحديات المحلية بوصفها أكثر إلحاحاً.

على صعيد القضايا البيئية، أظهرت النتائج وعيا مجتمعيا كبيرا بأثر التغيرات المناخية وشح المياه والتلوث على الاستقرار، حيث أفاد 22.57% من المشاركين بأن التأثير "كبير جداً"، و45.54% بأن التأثير "إلى حد ما". ترتبط هذه النسب بتجارب ملموسة مثل نقص المياه، وهو تحدٍ بيئي بارز يؤثر على حياة السكان، إلى جانب التلوث الناتج عن الصناعات النفطية الذي يهدد الصحة العامة. يعكس هذا الإدراك وعياً متزايدًا بأهمية معالجة القضايا البيئية لتحقيق استقرار مجتمعي مستدام. في المقابل، أشار 24.55% إلى أن هذه التحديات "لم تؤثر"، مما قد يعكس اختلافات جغرافية في شدة المشكلات البيئية أو وجود استراتيجيات محلية للتخفيف من آثارها في بعض المناطق.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف المشاركين يدركون تأثير العوامل الخارجية، سواء السياسية أو البيئية، على السلام والاستقرار، مع وجود تفاوت في مدى التأثير حسب المناطق والخلفيات الاجتماعية. يمثل هذا الإدراك دعوة لتطوير استراتيجيات شاملة تعزز السيادة المحلية وتواجه التدخلات الخارجية بفعالية، بالتوازي مع معالجة التحديات البيئية التي تهدد الحياة اليومية للسكان. تحقيق هذا التوازن يتطلب جهوداً جماعية تجمع بين السياسات الحكومية، والمبادرات المجتمعية، والوعي المجتمعي، لضمان استدامة السلام والتنمية في البصرة.

a. تصور المجتمع حول تأثير العوامل الخارجية على السلام والاستقرار

تناول الاستطلاع تقييم المجتمع لتأثير الأحداث السياسية الخارجية والجماعات المسلحة على السلام والتماسك الاجتماعي في البصرة. أظهرت النتائج أن 25.60% من المشاركين يرون أن التأثير "سلبي جدا"، بينما أشار 26.79% إلى أن التأثير "متوسط"، وأفاد 27.98% بأن التأثير "طفيف". في المقابل، اعتبر 12.50% أن الأحداث الخارجية "لا تأثير لها"، وأعرب 7.14% عن عدم قدرتهم على تحديد التأثير.

تشير النسبة الكبيرة من المشاركين الذين وصفوا التأثير بأنه "سلبي جدا" (25.60%) إلى إدراك واسع لتأثير التدخلات الخارجية والجماعات المسلحة على استقرار البصرة. يعكس هذا التصور قلقاً مجتمعياً كبيراً من التدخلات الإقليمية أو الدولية، سواء كان ذلك عبر دعم جماعات مسلحة أو فرض سياسات تؤدي إلى زيادة التوترات المحلية. تُظهر هذه النسبة أن الأحداث السياسية الخارجية تشكل تهديداً واضحاً لاستقرار المجتمع، مما يستدعي تطوير استراتيجيات للحد من هذا التأثير.

النسب التي أفادت بأن التأثير "متوسط" (26.79%) أو "طفيف" (27.98%) تُظهر أن هناك شريحة كبيرة من المجتمع تدرك وجود تأثير للعوامل الخارجية، لكنه لا يصل إلى مستوى التأثير الحاسم. قد يعكس هذا التفاوت اختلافاً في طبيعة العلاقة بين بعض المجموعات أو المناطق والعوامل الخارجية، حيث قد تكون بعض الفئات أقل تأثراً بسبب طبيعة علاقاتها أو بيئاتها الاجتماعية.

تشير النسبة التي أفادت بعدم وجود تأثير (12.50%) والنسبة التي لم تكن قادرة على تحديد التأثير (7.14%) إلى وجود شريحة من السكان ترى أن التحديات المحلية أكبر من أن تتأثر بالتدخلات الخارجية. قد يكون ذلك ناتجاً عن قلة الوعي بتعقيدات العلاقات السياسية الإقليمية أو عن تجربة مباشرة أقل ارتباطًا بهذه التدخلات.

تُظهر النتائج إدراكاً واسعاً لتأثير العوامل الخارجية على استقرار البصرة، حيث يرى أكثر من نصف المشاركين أن لهذه العوامل تأثيراً يتراوح بين "سلبي جدا" و"متوسط". تعكس هذه النتائج الحاجة الملحة لتعزيز السيادة المحلية وتطوير استراتيجيات فعالة للحد من تأثير التدخلات الخارجية.

b. تأثير التغيرات المناخية والقضايا البيئية على الاستقرار المجتمعي

حاول الاستطلاع معرفة رأي المستجيبين حول مدى تأثير التغيرات المناخية والقضايا البيئية، مثل شح المياه والتلوث، على السلام والاستقرار في البصرة. أظهرت النتائج أن 22.57% من المشاركين يرون أن التأثير "كبير جدا"، بينما أفاد 45.54% بأن التأثير "إلى حد ما". في المقابل، أشار 24.55% إلى أن هذه القضايا "لم تؤثر"، بينما أعرب 7.33% عن عدم تأكدهم من التأثير.

تشير النسبة الكبيرة من المشاركين الذين يرون أن التحديات البيئية لها تأثير كبير (22.57%) أو تأثير معتدل (45.54%) إلى وعي مجتمعي واسع بتأثير المشكلات البيئية على استقرار المجتمع. يرتبط ذلك بتجارب مباشرة مثل شح المياه، الذي يعتبر من أكثر التحديات إلحاحا، أو التلوث الناتج عن الصناعات النفطية التي تؤثر على الصحة العامة ونوعية الحياة. تعكس هذه النسب إدراكًا للعلاقة المباشرة بين القضايا البيئية والتوترات الاجتماعية.

يشير 24.55% من المشاركين الذين لم يلاحظوا تأثيراً لهذه القضايا إلى وجود تفاوت في شدة التحديات البيئية بين المناطق. قد تكون بعض المناطق أقل تأثراً بشح المياه أو التلوث، أو قد تكون هناك آليات محلية تساعد على التخفيف من أثر هذه القضايا في تلك المناطق.

تعكس النسبة الصغيرة التي لم تتمكن من تحديد مدى التأثير (7.33%) نقصاً في الوعي بالقضايا البيئية أو آثارها بعيدة المدى على المجتمع والاستقرار. هذا يشير إلى ضرورة تعزيز التثقيف المجتمعي حول أهمية البيئة ودورها في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

تعكس النتائج إدراكاً واضحاً لدى سكان البصرة لتأثير القضايا البيئية على السلام والاستقرار، حيث ترى الأغلبية أن هذه التحديات تشكل مصدر قلق رئيسي. في المقابل، تبرز الحاجة إلى استهداف المناطق الأقل تأثراً أو الأقل وعياً بالمخاطر البيئية لتوسيع نطاق الفهم والعمل الجماعي. يمثل هذا التحليل دعوة لتطوير استراتيجيات شاملة تربط بين تحسين الظروف البيئية وتعزيز التماسك الاجتماعي لضمان استدامة السلام والتنمية في البصرة.

11 المشاركة المجتمعية ومبادرات بناء السلام

تتسم المشاركة المجتمعية في أنشطة بناء السلام والتنمية في البصرة بتفاوت كبير يعكس التحديات والفرص المتاحة لتعزيز هذا الجانب. تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من السكان (28.91%) لم تشارك ولم تكن على علم بوجود هذه الأنشطة، وهو ما يبرز ضعفًا في التوعية والترويج لهذه المبادرات، مما يؤدي إلى استبعاد شريحة كبيرة من المجتمع من المساهمة في جهود بناء السلام. هذا الغياب يعكس تحديات هيكلية في تصميم وتنفيذ الأنشطة، مثل محدودية الوصول إلى الفئات المختلفة أو ضعف التواصل مع المجتمعات المحلية.

في المقابل، أظهرت نسبة أخرى (27.72%) وعياً بوجود هذه الأنشطة لكنها لم تشارك، مما يشير إلى نمط من العزوف عن الانخراط رغم المعرفة. قد يكون هذا العزوف مرتبطا بأسباب متعددة، منها قلة الفرص الملائمة، الشعور بعدم الثقة بفعالية. هذه المبادرات، أو انعدام الحوافز التي تشجع الأفراد على المشاركة. ومع ذلك، فإن نسبة المشاركين الذين شاركوا مرات قليلة (24.75%) تعكس بداية إيجابية يمكن البناء عليها لتعزيز مشاركة أوسع.

أما الفئة التي شاركت بشكل متكرر (18.61%)، فهي تمثل جوهر الجهود المجتمعية في هذا المجال، حيث تتألف غالباً من قادة محليين أو أفراد لديهم التزام كبير بقضايا السلام والتنمية. هذه الفئة تعدّ قاعدة صلبة يمكن الاستفادة منها لتوسيع نطاق التأثير من خلال زيادة الموارد والدعم لتعزيز جهودهم.

تعكس تفضيلات السكان لأنواع البرامج والمبادرات رؤى واضحة حول الأولويات التي يرغب المجتمع في تعزيزها. جاءت برامج إشراك الشباب في الصدارة بنسبة 56.02%، مما يشير إلى أن هذه الفئة تمثل المحرك الأساسي للتغيير في المجتمع. يعكس ذلك إدراكاً متزايداً لدور الشباب في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن مبادرات تمكين المرأة، التي حصلت على 47.73%، تعكس أهمية تعزيز دور المرأة في تحقيق توازن مجتمعي والمساهمة في التنمية المستدامة، وهو مؤشر على تطور الوعي المجتمعي بدورها المركزي.

أما تدريبات حل النزاعات والوساطة، التي حصلت على 40.04%، فتعكس فهماً للحاجة إلى معالجة التوترات والصراعات من خلال مهارات مهنية تسهم في تخفيف الاحتقان الاجتماعي. في حين أن برامج التبادل الثقافي (23.67%) والإصلاح الاقتصادي (20.71%) أظهرت أهمية متوسطة، إلا أنها تظل عناصر أساسية لتحقيق استقرار طويل الأمد، خاصة في مجتمع يعاني من تحديات تنموية متعددة.

توضح هذه النتائج أن هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق برامج بناء السلام وتعزيز المشاركة المجتمعية، مع التركيز على فئتي الشباب والمرأة كأولوية. كما أن تطوير استراتيجيات تركز على التوعية، توفير فرص ملائمة، وبناء الثقة في هذه المبادرات يمكن أن يسهم في تحقيق مشاركة أوسع وأكثر تأثيرا. يمثل هذا التحليل دعوة لاستثمار الجهود والموارد في تصميم برامج شاملة ومستدامة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتدعم أهداف السلام والتنمية في البصرة.

a. المشاركة المجتمعية في أنشطة بناء السلام

عند محاولة تقييم مستوى مشاركة سكان البصرة في مبادرات أو أنشطة محلية تهدف إلى تعزيز السلام وتنمية المجتمع. أظهرت النتائج أن 28.91% من المشاركين لم يشاركوا في أي أنشطة ولم يكونوا على علم بوجودها، بينما أفاد 27.72% بأنهم على علم بها لكنهم لم يشاركوا. في المقابل، أشار 24.75% إلى أنهم شاركوا في هذه الأنشطة "مرات قليلة"، و18.61% أفادوا بمشاركتهم بشكل متكرر.

تشير النسبة الكبيرة من المستجيبين الذين لم يشاركوا ولم يسمعوا عن أنشطة بناء السلام (28.91%) إلى وجود فجوة كبيرة في التوعية المجتمعية أو في تغطية هذه الأنشطة على نطاق أوسع. تعكس هذه النسبة

قصوراً في الوصول إلى الفئات المختلفة أو ضعفًا في ترويج هذه الأنشطة، مما يؤدي إلى استبعاد شريحة كبيرة من المجتمع.

النسبة التي أفادت بأنها على علم بهذه الأنشطة، ولكنها لم تشارك فيها (27.72%) تعكس نمطاً من العزوف عن المشاركة رغم الوعي. قد يكون هذا العزوف ناتجاً عن قلة الفرص الملائمة، غياب الثقة في تأثير هذه الأنشطة، أو الشعور بعدم الجدوى من المشاركة.

النسبة التي أشارت إلى مشاركتها في هذه الأنشطة مرات قليلة 24.75% تمثل بوادر إيجابية يمكن البناء عليها. مع ذلك، فإن هذه المشاركة لا تزال محدودة، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز دور هذه الأنشطة وزيادة جاذبيتها.

النسبة التي شاركت بشكل متكرر 18.61% تمثل الفئة الأكثر انخراطًا في جهود بناء السلام. قد تكون هذه الفئة مكونة من قادة محليين، ناشطين، أو أفراد لديهم اهتمام خاص بهذه القضايا. تمثل هذه الفئة قاعدة قوية يمكن استثمارها لتوسيع نطاق المشاركة.

يمكن الاستنتاج بأن هناك مستويات متفاوتة من المشاركة المجتمعية في أنشطة بناء السلام، حيث تبرز فجوة في التوعية والانخراط المجتمعي رغم وجود بوادر إيجابية. يمثل هذا التحليل فرصة لتحديد نقاط القوة والضعف في تصميم وتنفيذ هذه الأنشطة، مما يسهم في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لتعزيز دور المجتمع في بناء السلام والتنمية المستدامة.

b. تفضيلات البرامج والمبادرات المجتمعية في البصرة

طلب الاستطلاع من المستجيبين تحديد أنواع البرامج أو المبادرات التي يرغب سكان البصرة في رؤيتها أكثر لتعزيز السلام والتنمية. أظهرت النتائج أن 56.02% من المشاركين أشاروا إلى أهمية برامج إشراك الشباب، بينما جاءت مبادرات تمكين المرأة في المرتبة الثانية بنسبة 47.73%. أما تدريبات حل النزاعات والوساطة فقد حصلت على 40.04%، في حين أن برامج التبادل الثقافي حازت على 23.67%، والإصلاح الاقتصادي نال اهتمام 20.71%، مع نسبة صغيرة 0.59% اختارت "أخرى".

أظهرت النسبة الكبيرة التي اختارت برامج إشراك الشباب (56.02%) أن هذه الفئة تُعتبر جوهرية في تحقيق السلام والتنمية. يعكس ذلك إدراك المجتمع لأهمية تعزيز دور الشباب في بناء مستقبل مستقر،

خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم. يشير هذا الطلب إلى ضرورة الاستثمار في برامج تنمي مهاراتهم وتعزز مشاركتهم المجتمعية.

النسبة الكبيرة التي أشارت إلى مبادرات تمكين المرأة (47.73%) تُظهر وعياً متزايداً بأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية والسلام. يشير هذا التفضيل إلى وجود طلب مجتمعي لتعزيز مشاركة المرأة في القطاعات المختلفة، وهو أمر حيوي لتحقيق توازن اجتماعي وتقليل التمييز.

النسبة التي فضلت تدريبات حل النزاعات والوساطة (40.04%) تعكس إدراكاً واسعاً لأهمية هذه المهارات في تخفيف التوترات والصراعات، بما في ذلك الوساطة وحل النزاعات التي تشكّل نهجاً فعّالاً لمعالجة القضايا التي تؤثر على استقراره.

النسبة التي اختارت برامج التبادل الثقافي فبلغت (23.67%)مما يبيّت أهمية التنوع الثقافي، كعامل مهم لتعزيز التفاهم بين المجموعات المختلفة. بالمقابل، تعكس النسبة التي فضلت الإصلاح الاقتصادي (20.71%) الحاجة إلى تحسين الوضع الاقتصادي كخطوة لتحقيق الاستقرار.

تركز أولويات المجتمع في البصرة التي بشكل كبير على إشراك الشباب وتمكين المرأة، إلى جانب أهمية تدريبات حل النزاعات والوساطة. تمثل هذه النتائج خارطة طريق لتصميم برامج ومبادرات تستجيب لتطلعات المجتمع، مما يعزز المشاركة المجتمعية ويدعم تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

12 التطلعات المستقبلية

تتسّم تطلعات سكان البصرة للمستقبل رؤية واضحة لأولويات التنمية وبناء السلام، تعكسها الاحتياجات الملحة التي حددها المشاركون والمشاركات في الاستطلاع. يأتي توفير فرص العمل للشباب على رأس هذه الأولويات بنسبة 79.88%، مما يبرز حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمع، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. يمثل هذا التوجه إشارة إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية فعالة تستهدف تنمية القطاعات المحلية، وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار، بما يساهم في خلق فرص عمل مستدامة ويحد من التوترات الاجتماعية.

إلى جانب ذلك، يشكل تحسين الخدمات الأساسية مطلبًا رئيسيًا لـ 75.74% من المشاركين، وهو ما يعكس الحاجة الماسة إلى توفير مياه نظيفة، كهرباء مستقرة، تعليم نوعي، ورعاية صحية كافية. يشير ذلك إلى تأثير ضعف الخدمات على نوعية الحياة اليومية للسكان، وضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين هذه القطاعات وضمان توزيع عادل للخدمات بما يعزز الثقة المجتمعية ويقلل من معاناة المواطنين.

تبرز أهمية مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، التي حددها 37.08% من المشاركين، كعنصر أساسي في تحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز التنمية. يعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لدور المرأة في تحقيق السلام والاستقرار، وهو ما يتطلب سياسات تدعم تمكين النساء وإشراكهن في صنع السياسات والمبادرات المجتمعية.

برامج حل النزاعات والحوار حصلت على اهتمام 26.82% من السكان، ما يشير إلى وعي متزايد بضرورة معالجة التوترات بين المكونات المجتمعية المختلفة. يمثل هذا المطلب دعوة لتبني مبادرات شاملة تعزز التفاهم وبناء الثقة، مما يسهم في تحسين التماسك الاجتماعي وتخفيف النزاعات. في السياق ذاته، اختار 28.99% من المشاركين تحسين الحوكمة كأولوية، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام.

كما شكلت القضايا البيئية، مثل شح المياه والتلوث، جزءاً مهماً من التطلعات المستقبلية، حيث أكد 25.25% من المشاركين على أهمية تدابير حماية البيئة. يعكس هذا الوعي المتزايد تأثير المشكلات البيئية على جودة الحياة، ويبرز أهمية تبني سياسات بيئية مستدامة تهدف إلى تقليل التلوث وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

أما المشاعر العامة حول مستقبل السلام والاستقرار، فقد أظهرت أن 53.71% من السكان يشعرون بالتفاؤل بدرجات متفاوتة، مما يشير إلى وجود أساس يمكن البناء عليه لتعزيز الأمل ودعم المبادرات المجتمعية. مع ذلك، فإن نسبة 32.67% التي عبرت عن موقف محايد تعكس غياب رؤية واضحة لدى شريحة كبيرة من السكان، مما يتطلب جهوداً لتوعية المجتمع بأهمية المشاركة الفعالة في دعم جهود بناء السلام. أما نسبة 13.63% التي أعربت عن عدم تفاؤلها على الإطلاق فتبرز التحديات المستمرة التي تعوق تحقيق الاستقرار، سواء كانت سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية.

تعكس هذه التطلعات رؤية سكان البصرة لمستقبل أكثر استقراراً وعدالة. تحقيق هذه الرؤية يتطلب استراتيجيات شاملة تستجيب لاحتياجات السكان، تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعم الجهود

المجتمعية لبناء السلام. إن التركيز على الشباب والمرأة، تحسين الخدمات الأساسية، تعزيز الحوكمة، ومعالجة التحديات البيئية يمكن أن يشكل خارطة طريق لتحقيق تطلعات سكان البصرة نحو مستقبل أفضل.

a. أولويات المجتمع للتنمية وبناء السلام

عندما طُلب من المستجيبين تحديد أولويات سكان البصرة لتحقيق التنمية وتعزيز السلام. أظهرت نتائج الاستطلاع أولويات سكان البصرة لتحسين السلام والتماسك الاجتماعي على مدى السنوات الخمس القادمة. تعكس هذه الأولويات الاحتياجات الملحّة للمجتمع، حيث تتوزع بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أظهرت النتائج تبايناً واضحاً في الأولويات، إذ اختار 79.88% من المشاركين فرص العمل للشباب كأولوية قصوى، تلتها تحسين الخدمات الأساسية بنسبة 75.74%. كما أشارت النسب الأخرى إلى اهتمام معتبر ببرامج حل النزاعات، الحوكمة، حماية البيئة، وزيادة مشاركة المرأة.

النسبة الأعلى من المشاركين (79.88%) اختارت توفير فرص العمل للشباب، مما يعكس حجم التحديات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. يعد التركيز على الشباب استثماراً استراتيجياً في مستقبل البصرة، حيث أن معالجة البطالة تسهم في تقليل التوترات الاجتماعية والحد من انخراط الشباب في أنشطة غير قانونية أو عنيفة. يشير هذا التوجه إلى الحاجة إلى سياسات اقتصادية تدعم تنمية القطاعات المحلية، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، وبالتالي خلق فرص العمل.

أفاد 75.74% من المشاركين بأن تحسين الخدمات الأساسية يمثل أولوية كبيرة. هذه النسبة العالية تعكس معاناة السكان من نقص في قطاعات حيوية مثل المياه النظيفة، الكهرباء، الرعاية الصحية، والتعليم. يشير ذلك إلى أن ضعف الخدمات يزيد من معاناة السكان ويؤثر سلباً على نوعية حياتهم، مما يتطلب تدخلات عاجلة لتحسين هذه الخدمات وضمان توزيعها العادل.

أشار 37.08% من المشاركين إلى أهمية زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار. يعكس هذا الإدراك المتزايد أهمية تمكين النساء في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الاستقرار. تمثل مشاركة المرأة خطوة حاسمة نحو بناء مجتمع متوازن يعكس تطلعات جميع مكوناته.

النسبة التي اختارت برامج حل النزاعات والحوار (26.82%) تسلط الضوء على إدراك المجتمع لأهمية معالجة التوترات بين المجموعات المختلفة. تشير هذه النسبة إلى وجود حاجة ملحّة لبناء جسور الثقة بين المكونات المجتمعية من خلال مبادرات شاملة تعزز الحوار والتماسك المجتمعي.

اختار 28.99% من المشاركين تحسين الحوكمة كأولوية، مما يشير إلى وجود فجوة في الثقة بين المجتمع والمؤسسات الحكومية. حيث أن ضعف الشفافية وغياب المساءلة يعرقلان جهود التنمية والسلام. ويبرز هذا التوجه الحاجة إلى إصلاحات إدارية تعزز النزاهة والشفافية وتضمن إشراك المجتمع في صنع القرار.

أكد 25.25% من المشاركين على أهمية تدابير حماية البيئة. تعكس هذه النسبة وعيًا متزايدًا بتأثير المشكلات البيئية، مثل شح المياه والتلوث، على جودة الحياة. يشير ذلك إلى ضرورة تبني استراتيجيات بيئية مستدامة تهدف إلى تحسين الوضع البيئي كجزء من عملية بناء السلام.

b. المشاعر العامة حول مستقبل السلام والاستقرار في البصرة

حاول الاستطلاع قياس مستوى التفاؤل أو التشاؤم لدى سكان البصرة تجاه مستقبل السلام والاستقرار في مجتمعهم. أظهرت النتائج أن 11.02% من المشاركين أبدوا تفاؤلاً كبيراً، بينما قال 42.69% إنهم متفائلون بعض الشيء. من جهة أخرى، أشار 32.67% إلى موقف محايد تجاه المستقبل، في حين أفاد 13.63% أنهم غير متفائلين على الإطلاق.

النسبة الإجمالية للمشاركين المتفائلين بشكل كبير أو معتدل (53.71%) تعكس وجود أمل لدى أكثر من نصف السكان بإمكانية تحقيق السلام والاستقرار. هذا التفاؤل يشير إلى وجود أساس قوي يمكن البناء عليه لتعزيز المشاركة المجتمعية ودعم جهود بناء السلام.

النسبة التي أشارت إلى موقف محايد (32.67%) تعكس غياب رؤية واضحة أو ضعف الثقة بقدرة المجتمع على تحقيق التغيير. هذه الفئة قد تكون بحاجة إلى مزيد من التوعية حول أهمية المشاركة في جهود بناء السلام ودعم المبادرات المجتمعية.

النسبة التي أفادت بأنها غير متفائلة على الإطلاق (13.63%) تُبرز وجود شريحة غير مقتنعة بجدوى الجهود الحالية أو المستقبلية لتحقيق السلام. يعكس هذا الشعور تحديات مرتبطة باستمرار الأزمات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الاستقرار النفسي والمجتمعي.

تشير المعطيات إلى أن أدوار النساء ومشاركتهن في بناء السلام في البصرة تواجه تحديات كبيرة، لكنها تحمل في الوقت ذاته فرصًا لتعزيز التوازن الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة. تظهر البيانات أن مشاركة النساء في صنع القرار ما تزال محدودة للغاية، حيث يرى 43.98% من المشاركين أن النساء نادراً ما يشاركن، بينما أكد 11.64% أنهن لا يشاركن على الإطلاق. يعكس ذلك وجود قيود اجتماعية وثقافية تعيق تمكين النساء من الوصول إلى مواقع قيادية، وهو ما يتطلب جهوداً منهجية لإزالة هذه العقبات وتعزيز مشاركة النساء في مختلف مستويات صنع القرار.

في المقابل، أشار 33.53% إلى أن النساء يشاركن "إلى حد ما"، مما يعكس بوادر تقدم وإن كانت محدودة. هذه النسبة تشير إلى أن النساء تمثل انعكاساً لتمثيل غير متوازن لا يعكس القدرات الحقيقية للنساء ولا يلبي الطموحات المتعلقة بتحقيق المساواة. أما النسبة الصغيرة التي أفادت بمشاركة كبيرة للنساء (7.10%)، فتؤكد أن تمكين النساء في مواقع صنع القرار لا يزال مقتصراً على فئة قليلة، ما يتطلب سياسات أكثر شمولية ودعمًا لتوسيع نطاق المشاركة.

من جانب آخر، أظهرت نتائج الاستطلاع المتعلقة بتقييم قيمة مساهمة النساء في بناء السلام وعياً إيجابياً بدورهن المحوري. عبّر 78.50% من المشاركين عن موافقتهم بشكل قوي أو عام على أن زيادة مشاركة النساء ستفيد المجتمع، مما يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية دور النساء في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام. هذا التوجه الإيجابي يمثل فرصة كبيرة يمكن استثمارها لتوسيع نطاق مشاركة النساء في المبادرات المتعلقة بالسلام والتنمية.

رغم ذلك، أبدت 17.75% من المشاركين موقفاً محايداً، مما يعكس حاجة هذه الفئة إلى تعزيز وعيها بأهمية دور النساء ومساهماتهن السابقة في بناء السلام. هذا يشير إلى ضرورة التواصل الفعّال مع المجتمع من خلال حملات توعوية تسلط الضوء على قصص نجاح النساء في هذا المجال. أما النسب الصغيرة التي أبدت رفضاً لفكرة مشاركة النساء (2.37% و1.38%)، فقد تعكس وجود مقاومة اجتماعية أو ثقافية تجاه تمكين المرأة، وهو ما يستدعي فتح حوار مجتمعي لتغيير هذه التصورات وتعزيز فهم شمولية النساء كجزء أساسي من عمليات السلام.

يمكن القول إن النساء في البصرة يمتلكن إمكانيات كبيرة للمساهمة في بناء السلام، إلا أن مشاركتهن تواجه عقبات تتطلب معالجة شاملة. تعزيز أدوار النساء يستدعي تطوير استراتيجيات تركز على تمكينهن، إزالة العقبات الاجتماعية والثقافية، وتعزيز التوعية المجتمعية بأهمية شمولهن في عمليات

صنع القرار وبناء السلام. هذه الخطوات ليست فقط ضرورية لتحقيق المساواة، بل هي أيضًا حجر الزاوية لضمان سلام واستقرار مستدامين في المجتمع.

a. مشاركة النساء في صنع القرار

عند محاولة تقييم مدى مشاركة النساء في صنع القرارات المهمة ضمن المجتمع البصري. أظهرت النتائج أن 7.10% من المشاركين أشاروا إلى أن النساء يشاركن بشكل كبير، بينما أفاد 33.53% أن مشاركتهن تكون إلى حد ما. في المقابل، أشار 43.98% إلى أن النساء نادراً ما يشاركن، بينما ذكر 11.64% أن النساء لا يشاركن على الإطلاق. كما عبّر 3.75% من المشاركين عن عدم تأكدهم من مدى مشاركة النساء.

النسبة الأكبر من المشاركين (**43.98%**) أفادت بأن النساء نادراً ما يشاركن في صنع القرار، بينما أكد **11.64%** أنهن لا يشاركن على الإطلاق. يعكس هذا الأمر وجود تحديات هيكلية واجتماعية وثقافية تقيد وصول النساء إلى مواقع صنع القرار، مما يبرز الحاجة إلى جهود مكثفة لتمكين النساء وتعزيز مشاركتهن.

النسبة التي أشارت إلى مشاركة النساء "إلى حد ما" (**33.53%**) تدل على وجود بعض التقدم، حيث تُظهر أن النساء يحظين بمساحة محدودة للمشاركة في عمليات صنع القرار. مع ذلك، فإن هذه النسبة تعكس تمثيلاً غير متوازن يستدعي تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات القيادية.

النسبة الصغيرة التي أشارت إلى مشاركة كبيرة للنساء (**7.10%**) تُظهر أن تأثير النساء في صنع القرار لا يزال محدودًا للغاية. يشير ذلك إلى أن فرص الوصول إلى مواقع قيادية عليا لا تزال متاحة لفئة قليلة فقط من النساء، ما يتطلب إزالة العقبات التي تواجههن.

النسبة التي عبّرت عن عدم تأكدها (**3.75%**) تشير إلى نقص في الوعي أو ضعف التواصل حول دور المرأة في عمليات صنع القرار. هذا يعكس حاجة إلى تعزيز التوعية المجتمعية بأهمية مشاركة النساء في تحقيق التوازن والتنمية.

يمكن الاستنتاج بأن مشاركة النساء في صنع القرار في البصرة تواجه تحديات كبيرة، حيث ترى غالبية المجتمع أن هذه المشاركة محدودة أو غائبة. تعكس هذه النتائج الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تُعنى

بتعزيز تمكين النساء وإزالة العقبات الثقافية والاجتماعية، مما يساهم في تحقيق توازن مجتمعي وبناء سلام وتنمية مستدامة.

b. تقييم مساهمة المرأة في أنشطة بناء السلام

عند سؤال المستجيبين عن أهمية زيادة مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام ومدى فائدتها للمجتمع. أظهرت النتائج أن 30.37% من المشاركين أشاروا إلى أنهم "يوافقون بشدة" على أن مشاركة المرأة ستفيد المجتمع، بينما عبّر 48.13% عن موافقتهم بشكل عام. في المقابل، كان 17.75% من المشاركين محايدين تجاه الفكرة، وأعرب 2.37% عن عدم موافقتهم، بينما أبدى 1.38% عدم موافقتهم الشديدة.

معظم المشاركين (78.50%) أبدوا موافقتهم بشكل قوي أو عام على أن زيادة مشاركة النساء في أنشطة بناء السلام ستفيد المجتمع. يعكس هذا التوجه الإيجابي وعياً متزايداً بدور النساء في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام. هذه النسبة تمثل فرصة كبيرة لتعزيز مشاركة النساء وتوسيع نطاق دورهن في عمليات بناء السلام.

النسبة التي عبّرت عن موقف محايد (17.75%) تشير إلى وجود شريحة غير متأكدة من تأثير مشاركة المرأة على المجتمع. قد يكون هذا ناتجاً عن قلة المعلومات أو ضعف التواصل حول نجاحات النساء في بناء السلام. هذه الفئة تحتاج إلى التوعية بمساهمات المرأة السابقة في عمليات السلام لتعزيز فهمها للدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه النساء.

النسب الصغيرة التي أعربت عن عدم موافقتها (2.37%) أو عدم موافقتها الشديدة (1.38%) تعكس وجود مقاومة اجتماعية أو ثقافية تجاه تمكين النساء في هذا المجال. هذه النسبة الصغيرة قد تكون مؤثرة إذا لم تتم معالجتها من خلال حوار مجتمعي وتعزيز الوعي بأهمية شمولية النساء في عمليات السلام.

14 أثر النزاعات على النساء

أظهرت البيانات أن النزاعات تؤثر بشكل كبير وغير متكافئ على النساء مقارنةً بالرجال، حيث تتحمل النساء العبء الأكبر من تداعيات النزاعات، مما يعكس تأثيرات اجتماعية واقتصادية وأمنية عميقة.

يعتقد أكثر من نصف المشاركين (55.03%) أن النساء تأثرن بشكل أكبر، نتيجة التحديات المتزايدة مثل النزوح القسري، فقدان مصادر الدخل، تصاعد العنف ضد النساء، وزيادة المسؤوليات المنزلية. هذا الإدراك المجتمعي يشير إلى الحاجة إلى استجابات شاملة تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء وتعزز صمودهن في مواجهة هذه التحديات.

في الوقت نفسه، فإن نسبة 17.55% من المشاركين الذين أشاروا إلى أن الرجال تأثروا بشكل أكبر تعكس وعيًا بمخاطر مختلفة يتعرض لها الرجال، مثل الاستهداف المباشر في النزاعات، التجنيد القسري، أو فقدان الوظائف. أما نسبة 20.91% التي ترى أن كلا الجنسين تأثرا بشكل متساوٍ، فتشير إلى وعي بوجود تأثير مشترك، وإن كان بطرق مختلفة، مما يتطلب نهجاً متوازناً يعالج التأثيرات وفقاً للفروق النوعية بين الجنسين.

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه النساء في النزاعات بتقييد الحركة وتقليل الحريات بنسبة 70.61%. يُعد هذا التحدي الأكثر تأثيرًا، حيث تفرض النزاعات قيوداً اجتماعية وأمنية تحد من حرية النساء في التنقل والمشاركة في الحياة العامة، مما يعزز من عزلتهن الاقتصادية والاجتماعية. إلى جانب ذلك، أشار 49.90% من المشاركين إلى زيادة العنف وانعدام الأمن، بما في ذلك العنف الأسري والاستهداف الجسدي والنفسي، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية للنساء في بيئات النزاع.

فقدان الفرص الاقتصادية جاء كثالث التحديات بنسبة 34.32%، حيث يؤدي تراجع الأنشطة الاقتصادية وانعدام الوظائف إلى زيادة هشاشة الوضع الاقتصادي للنساء، مما يجعلهن أكثر اعتماداً على المساعدات الخارجية. كما تسلط نسبة 14.00% الضوء على محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، وهو تحدٍ يفاقم من معاناة النساء ويؤثر على صحة الأسر واستقرارها. ورغم أن النزوح وفقدان المأوى أشار إليه 5.72% فقط، إلا أنه يظل تحديًاً كبيراً يرتبط بتأثيرات طويلة الأمد على الأمن والاستقرار الشخصي.

هذه النتائج تعكس تعقيدات الأثر الذي تفرضه النزاعات على النساء، حيث تتشابك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لتضع النساء في موقف أكثر هشاشة مقارنةً بالرجال. بناءً على هذه المعطيات، تتطلب الاستجابة لهذه التحديات وضع استراتيجيات شاملة تُعنى بتعزيز حقوق النساء وحمايتهن، وتوفير فرص اقتصادية وتعليمية لتمكينهن، مع التركيز على تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والحماية القانونية. إن تحقيق هذه الأهداف يمثل خطوة محورية نحو بناء مجتمع أكثر شمولية واستقراراً في ظل النزاعات وما بعدها.

a. تأثير النزاع على النساء والرجال

تناولت نتائج الاستطلاع تصورات المجتمع حول تأثير النزاع على النساء مقارنةً بالرجال. أظهرت النتائج أن 55.03% من المشاركين يعتقدون أن النساء تأثرن بشكل أكبر، بينما يرى 17.55% أن الرجال تأثروا أكثر. في المقابل، أفاد 20.91% من المشاركين بأن كلا الجنسين تأثرا بشكل متساوٍ، وعبّر 6.51% عن عدم تأكدهم.

النسبة الأكبر من المشاركين (55.03%) ترى أن النساء تحملن العبء الأكبر من تأثير النزاع. يعكس هذا الإدراك وعياً واسعاً بتحديات محددة تواجه النساء خلال النزاعات، مثل النزوح القسري، فقدان مصادر الدخل، زيادة المسؤوليات المنزلية، وتصاعد العنف ضد النساء. يشير ذلك إلى ضرورة تبني تدخلات تستجيب لهذه التحديات وتستهدف تحسين أوضاع النساء في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

النسبة التي ترى أن الرجال تأثروا بشكل أكبر (17.55%) تعكس وعياً بمخاطر مختلفة يتعرض لها الرجال خلال النزاعات، مثل الاستهداف المباشر في العنف، التجنيد القسري، والبطالة نتيجة الاضطرابات. يشير هذا إلى أهمية مراعاة احتياجات الرجال وتوفير دعم نفسي واجتماعي لمعالجة هذه التحديات.

النسبة التي ترى أن كلا الجنسين تأثرا بشكل متساوٍ (20.91%) تشير إلى وعي بوجود تأثير مشترك للنزاعات على النساء والرجال، وإن كان بطرق مختلفة. يعكس ذلك حاجة إلى تطوير استراتيجيات شاملة تستجيب لتأثير النزاعات على الجميع مع مراعاة الفروقات بين الجنسين.

النسبة الصغيرة التي أعربت عن عدم التأكد (6.51%) قد تشير إلى نقص في المعلومات أو صعوبة في تحديد الفروق النوعية للتأثير. هذا يعكس حاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول تأثير النزاعات على الفئات المختلفة.

تُظهر النتائج ا وعيًا مجتمعيًا بتأثير النزاعات بشكل أكبر على النساء، مع وجود إدراك جزئي لتأثير النزاعات على الرجال أو تأثيرها المتساوي على الجنسين. تمثل هذه النتائج فرصة لتطوير تدخلات تراعي الفروقات بين الجنسين وتستجيب للاحتياجات الفريدة للنساء والرجال في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، مما يعزز من جهود السلام والتنمية المستدامة.

b. التحديات الرئيسية التي تواجه النساء بسبب النزاع

تناولت نتائج الاستطلاع التحديات التي تواجه النساء في مجتمعاتهن نتيجة النزاعات. أظهرت النتائج أن التحديات الأبرز هي تقييد الحركة وتقليل الحرية بنسبة 70.61%، تليها زيادة العنف وانعدام الأمن بنسبة 49.90%. كما أشار 34.32% إلى فقدان الفرص الاقتصادية، و14.00% إلى محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، بينما عبّر 5.72% عن أن النزوح وفقدان المأوى يمثلان تحديًا رئيسيًا.

النسبة الأكبر من المشاركين (70.61%) اعتبرت أن تقييد الحركة وتقليل الحرية يمثلان التحدي الأبرز للنساء نتيجة النزاعات. يعكس هذا الواقع تأثيراً مباشرًا للنزاعات على الحريات الشخصية، حيث يُفرض على النساء قيود اجتماعية وأمنية تمنعهن من التنقل بحرية أو المشاركة في الأنشطة المجتمعية والاقتصادية.

أشار 49.90% من المشاركين إلى أن زيادة العنف وانعدام الأمن يعدان تحدياً رئيسياً للنساء. هذا التحدي يشمل العنف الأسري، والاستهداف الجسدي والنفسي، وغياب الحماية القانونية والأمنية. يعكس ذلك ضرورة تعزيز الحماية ودعم النساء في مواجهة هذه المخاطر.

أفاد 34.32% من المشاركين أن فقدان الفرص الاقتصادية يمثل تحديا كبيراً. تؤدي النزاعات إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية، وفقدان الوظائف، وعدم القدرة على توفير مصادر دخل، مما يضع النساء في أوضاع اقتصادية هشة ويزيد من اعتمادهن على الدعم الخارجي.

النسبة التي اختارت محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية (14.00%) تسلط الضوء على تحديات النساء في الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والمياه النظيفة. يعكس هذا التحدي الحاجة إلى تحسين الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة بالنزاعات لتلبية احتياجات النساء والأسر.

أشار 5.72% من المشاركين إلى أن النزوح وفقدان المأوى يمثلان تحدياً رئيسياً. على الرغم من انخفاض هذه النسبة مقارنة بالتحديات الأخرى، إلا أن هذا التحدي يرتبط بظروف استثنائية تواجه النساء اللاتي يُجبرن على مغادرة منازلهن نتيجة النزاعات.

تعكس هذه النتائج التحديات المتعددة التي تواجه النساء في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، بدءًا من تقييد الحركة وانتهاءً بفقدان الفرص الاقتصادية والمأوى. يشكل هذا الاستطلاع أساساً لتطوير استراتيجيات

وبرامج شاملة تهدف إلى دعم النساء في هذه المجتمعات وتعزيز صمودهن، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وشمولية.

15 وصول النساء للموارد والخدمات

أظهرت النتائج أن وصول النساء إلى الموارد والخدمات الأساسية في البصرة يعاني من تفاوتات كبيرة مقارنةً بالرجال، مع وجود فجوات تعكس تحديات متعددة الأبعاد تتطلب معالجات شاملة لتعزيز المساواة وتحقيق التنمية المستدامة. أفاد 44.18% من المشاركين بأن النساء يحصلن على وصول أقل من الرجال إلى قطاعات حيوية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية، مما يعكس استمرار الهيمنة الذكورية في توزيع الموارد والخدمات الأساسية. هذا التحدي يستدعي تدخلات عاجلة تهدف إلى تضييق الفجوة بين الجنسين وضمان فرص متكافئة للجميع.

في المقابل، أشار 22.29% من المشاركين إلى وجود مساواة نسبية بين الجنسين في الوصول إلى الموارد، وهو ما يعكس بوادر تقدم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وإن كانت غير كافية لتحقيق الشمولية المطلوبة. ومن جهة أخرى، أوضح 19.92% أن الوصول يختلف حسب المجموعة الاجتماعية أو الجغرافية، مما يشير إلى أن بعض الفئات النسائية تواجه تحديات إضافية مرتبطة بالانتماء العشائري أو المذهبي أو الإقليمي، ما يجعل معالجة هذه التفاوتات أمراً بالغ الأهمية لضمان عدالة شاملة.

أما النسبة الصغيرة التي ترى أن النساء يحصلن على وصول أفضل من الرجال (7.30%)، فهي قد تعكس ظروفاً استثنائية أو عوامل محلية محددة، مثل تركيز الجهود على دعم النساء في بعض المناطق أو القطاعات. ومع ذلك، فإن نسبة 6.31% التي عبرت عن عدم تأكدها من طبيعة التفاوتات تشير إلى نقص في الوعي المجتمعي حول هذه القضية، مما يستدعي تكثيف التوعية بواقع المساواة وأهميتها.

عند النظر إلى أنواع الدعم الأكثر أهمية للنساء، تبرز الحماية من العنف والدعم الأمني كأولوية رئيسية بنسبة 47.34%. يعكس ذلك وعياً مجتمعياً واسعاً بخطورة العنف الذي تواجهه النساء وأثره السلبي على حياتهن وأدوارهن المجتمعية. هذا يتطلب تطوير سياسات شاملة تعزز الحماية القانونية والاجتماعية، وتحسين الأمن في البيئات المحلية.

جاءت برامج التمكين الاقتصادي في المرتبة الثانية بنسبة 43.59%، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز استقلالية النساء عبر توفير فرص عمل وتدريب مهني يمكنهن من تحقيق استقرار اقتصادي. يرتبط ذلك بتمكين النساء من مواجهة التحديات المعيشية والمساهمة بفعالية في التنمية المجتمعية.

كما أشار 40.63% من المشاركين إلى أهمية تحسين فرص التعليم للنساء، وهو ما يعكس إدراكاً بقيمة التعليم في تمكين النساء وزيادة فرصهن في سوق العمل. التعليم يمثل أداة محورية للتغلب على العقبات التي تفرضها الممارسات التمييزية والنزاعات.

أهمية زيادة مشاركة النساء في عمليات صنع القرار جاءت بنسبة 38.26%، ما يعكس وعياً متزايداً بدور النساء في القيادة والمساهمة في صنع سياسات تعزز العدالة والتنمية. أما تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، الذي حظي بنسبة 18.74%، فهو يشير إلى وجود فجوة في الخدمات الصحية المقدمة للنساء، خاصة في المناطق المحرومة.

تشير هذه النتائج إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية يتطلب استراتيجيات شاملة تركز على تعزيز الحماية من العنف، تمكين النساء اقتصادياً، تحسين فرص التعليم، وزيادة تمثيلهن في مواقع صنع القرار. هذه الجهود ضرورية لضمان استدامة التنمية وتعزيز استقرار المجتمع البصري ككل.

a. المساواة في الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية بين النساء والرجال

عند محاولة قياس مدى المساواة بين النساء والرجال في الوصول إلى التعليم، الرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية. أظهرت النتائج أن 22.29% من المشاركين يرون أن النساء يحصلن على وصول متساوٍ، بينما أكد 44.18% أن وصول النساء أقل من الرجال. وأفاد 7.30% أن النساء يحصلن على وصول أفضل من الرجال، فيما يرى 19.92% أن الوصول يختلف حسب المجموعة أو المكون الاجتماعي. أما 6.31% فقد عبّروا عن عدم تأكدهم.

النسبة الأكبر من المشاركين (44.18%) أفادت بأن النساء يعانين من وصول أقل إلى الموارد والخدمات الأساسية مقارنةً بالرجال. يعكس هذا التحدي وجود فجوات واضحة في المساواة بين الجنسين في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والفرص الاقتصادية. هذا يشير إلى ضرورة التدخل العاجل لتحسين الوصول وتضييق الفجوة بين الجنسين.

النسبة التي ترى أن النساء يحصلن على وصول متساوٍ مع الرجال (22.29%) تُظهر وجود بعض التقدم في تحقيق المساواة. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تظل غير كافية لتحقيق الشمولية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لدعم استقرار المجتمع.

النسبة التي أفادت بأن الوصول يختلف حسب المجموعة أو المكون الاجتماعي (19.92%) تعكس وجود تباينات إضافية مرتبطة بعوامل أخرى، مثل الانتماء العشائري أو المذهبي أو الجغرافي. يشير ذلك إلى أن بعض الفئات من النساء قد يواجهن تحديات أكبر في الوصول إلى الموارد.

النسبة الصغيرة التي ترى أن النساء يحصلن على وصول أكثر من الرجال (7.30%) قد تكون مرتبطة بظروف اجتماعية أو اقتصادية محددة في بعض المناطق أو الفئات. يعكس ذلك أهمية فهم الديناميكيات المحلية التي تؤثر على توزيع الموارد.

أما النسبة التي عبّرت عن عدم تأكدها(6.31%) فهذا يشير إلى نقص الوعي أو عدم وضوح المعلومات حول التفاوتات في الوصول، مما يستدعي تعزيز التوعية المجتمعية حول هذه القضايا.

تؤكد النتائج وجود فجوات كبيرة في وصول النساء إلى الموارد والخدمات الأساسية مقارنةً بالرجال، مع تفاوتات إضافية حسب المجموعات الاجتماعية. يبرز هذا الاستطلاع الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تعزز المساواة وتزيل الحواجز التي تواجه النساء، مما يساهم في تحقيق استقرار اجتماعي أكبر وتنمية مستدامة.

b. الدعم الأكثر فائدة للنساء في المجتمع

عند سؤال المستجيبين عن نوع الدعم الذي يعتقدون أنه سيكون الأكثر فائدة للنساء في مجتمعهم. أظهرت النتائج أن 47.34% من المشاركين يرون أن الحماية من العنف والدعم الأمني هي الأولوية الأولى. تلاها برامج التمكين الاقتصادي بنسبة 43.59%، ثم فرص التعليم بنسبة 40.63%، وزيادة المشاركة في عمليات صنع القرار بنسبة 38.26%، وأخيرًا تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية بنسبة 18.74%.

احتلت الحماية من العنف والدعم الأمني المرتبة الأولى بنسبة 47.34%، مما يشير إلى وعي مجتمعي واسع بخطورة العنف الذي تتعرض له النساء وأثره السلبي على حياتهن. يعكس ذلك الحاجة الملحة إلى

تطوير برامج شاملة تهدف إلى تعزيز سلامة النساء من خلال توفير الحماية القانونية والاجتماعية وتحسين الأمن في المجتمعات.

جاءت برامج التمكين الاقتصادي في المرتبة الثانية بنسبة 43.59%. يعكس ذلك إدراكاً لأهمية تمكين النساء اقتصادياً من خلال التدريب المهني وتوفير فرص العمل. يشير هذا الطلب إلى رغبة المجتمع في تعزيز استقلالية النساء ودعمهن لتحقيق استقرار اقتصادي يمكنهن من مواجهة التحديات.

اختيار 40.63% من المشاركين لفرص التعليم كنوع مهم من الدعم يعكس وعياً بقيمة التعليم في تحسين فرص النساء في المجتمع. يشير ذلك إلى ضرورة توجيه جهود إضافية نحو تحسين فرص التعليم للنساء والفتيات كوسيلة للتغلب على التحديات التي يفرضها النزاع.

أفاد 38.26% من المشاركين بأهمية زيادة مشاركة النساء في عمليات صنع القرار. يعكس ذلك وعيًا بأهمية تمثيل النساء في المناصب القيادية ودورهن في تعزيز التنمية والسلام من خلال المساهمة الفعالة في السياسات.

على الرغم من أن تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة 18.74%، إلا أن هذه النسبة تشير إلى وجود شريحة من المجتمع ترى ضرورة تحسين الخدمات الصحية المقدمة للنساء، خاصة في المناطق النائية والمحرومة.

16 العنف ضد النساء

العنف ضد النساء يشكل تحدياً كبيراً في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات والتغيرات الاجتماعية، حيث تعكس نتائج الاستطلاع تفاوتاً واضحاً في إدراك المجتمع لخطورة المشكلة ومدى توفر الدعم اللازم للناجيات. أظهرت النتائج أن 46.13% من المشاركين يرون العنف ضد النساء "خطيرا جدا" أو "خطيرا إلى حد ما"، مما يعكس وعيا ملحوظا لدى شريحة كبيرة من المجتمع. يشير هذا الإدراك إلى استعداد لتقبل مبادرات تهدف إلى معالجة هذه القضية وتعزيز وضع النساء في المجتمع.

في المقابل، ترى نسبة 36.18% أن المشكلة "ليست خطيرة كثيرا"، و9.54% لا يعتبرونها "خطيرة على الإطلاق". هذه الأرقام تسلط الضوء على فجوة في الوعي المجتمعي، ربما بسبب غياب النقاش العام حول العنف أو تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي تساهم في تكريس هذه الظاهرة. بالإضافة

إلى ذلك، فإن 8.15% من المشاركين أعربوا عن عدم علمهم بوجود مشكلة عنف ضد النساء، مما يعكس نقصا في التوعية والإعلام حول هذه القضية المهمة.

أما فيما يتعلق بتوفر الدعم والخدمات للناجيات من العنف، فقد أظهرت النتائج ضعفاً كبيرا في البنية التحتية والموارد المخصصة لهذه الفئة. أفاد 43.28% من المشاركين بعدم وجود أي خدمات متاحة، مما يزيد من معاناة النساء الناجيات ويحد من قدرتهن على التعافي. كما أشارت 31.42% إلى وجود بعض الخدمات لكنها غير كافية، مما يعكس قصورا في الموارد أو الانتشار الجغرافي لهذه الخدمات، ويؤكد الحاجة إلى تطوير وتوسيع البرامج المتاحة لدعم النساء.

النسبة التي ذكرت عدم العلم بوجود خدمات (20.16%) تعكس تحدياً إضافياً يتمثل في ضعف التوعية المجتمعية حول وجود أو كيفية الوصول إلى هذه الخدمات. حتى في الحالات التي تتوفر فيها الخدمات، فإن عدم معرفتها من قبل المستهدفات يعطل الفائدة المرجوة منها. أما نسبة 5.14% التي أفادت بوجود خدمات كافية فتشير إلى أن هناك استثناءات نادرة أو مناطق محدودة تمتلك موارد كافية لدعم الناجيات.

تشير هذه النتائج إلى الحاجة الملحة لتبني استراتيجيات شاملة تستهدف معالجة العنف ضد النساء بشكل جذري، مع التركيز على تعزيز الوعي المجتمعي وتطوير البنية التحتية للخدمات. يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات توفير الحماية القانونية، إنشاء مراكز متخصصة لدعم الناجيات، وتدريب الكوادر على التعامل مع الحالات بشكل فعّال. كما أن تحسين الوصول إلى هذه الخدمات وتوسيع نطاق التوعية حولها يشكلان ركيزة أساسية لضمان تحقيق بيئة أكثر أماناً وعدالة للنساء، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

a. تقييم مدى خطورة مشكلة العنف ضد النساء

تناولت نتائج الاستطلاع آراء المشاركين حول مدى خطورة مشكلة العنف ضد النساء في مجتمعاتهم. أظهرت النتائج أن 18.69% من المشاركين يرون أن المشكلة "خطيرة جدا"، بينما اعتبرها 27.44% "خطيرة إلى حد ما". في المقابل، رأى 36.18% أنها "ليست خطيرة كثيرا"، و9.54% اعتبروها "ليست خطيرة على الإطلاق". كما عبّر 8.15% عن عدم علمهم بوجود مشاكل عنف ضد النساء.

تشير النسبة الإجمالية للمشاركين الذين وصفوا المشكلة بأنها "خطيرة جدا" أو "خطيرة إلى حد ما" (46.13%) إلى وجود وعي واضح لدى المجتمع حول خطورة العنف ضد النساء. يعكس هذا الإدراك استعداداً لتقبل المبادرات التي تهدف إلى معالجة العنف وتحسين وضع النساء.

النسبة التي ترى أن المشكلة "ليست خطيرة كثيرا" (36.18%) أو "ليست خطيرة على الإطلاق" (9.54%) تعكس فجوة كبيرة في الوعي المجتمعي. قد يكون ذلك نتيجة لعدم تسليط الضوء بشكل كافٍ على العنف ضد النساء أو بسبب اعتباره جزءاً من العادات والتقاليد الاجتماعية المقبولة.

النسبة التي عبّرت عن عدم علمها بوجود مشكلة عنف ضد النساء (8.15%) تشير إلى نقص كبير في التوعية. يعكس ذلك تحدياً إضافيًا يتمثل في ضرورة زيادة الجهود الإعلامية والمجتمعية لرفع الوعي حول هذه القضية.

تُظهر النتائج تفاوتاً في إدراك المجتمع لخطورة العنف ضد النساء، حيث يعترف جزء كبير بوجود المشكلة، بينما تقلل شريحة أخرى من أهميتها أو تفتقر للوعي الكامل بها. تعكس هذه النتائج الحاجة إلى تكثيف الجهود المجتمعية والتشريعية لمعالجة هذه القضية بشكل شامل، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً واستقرارا.

b. تقييم توفر الدعم والخدمات للنساء الناجيات من العنف

تناولت نتائج الاستطلاع مدى توفر الخدمات والدعم للنساء الناجيات من العنف في المجتمع. أظهرت النتائج أن 5.14% من المشاركين يعتقدون بوجود خدمات كافية، بينما أشار 31.42% إلى وجود بعض الخدمات لكنها غير كافية. في المقابل، أفاد 43.28% بعدم وجود أي خدمات متاحة، وذكر 20.16% أنهم لا يعلمون بوجود أي خدمات.

النسبة الأكبر من المشاركين (43.28%) أفادت بعدم وجود أي خدمات متاحة للنساء الناجيات من العنف. يعكس ذلك فجوة واضحة في توافر الدعم اللازم لهذه الفئة، مما يزيد من صعوبة التعافي للناجيات ويؤثر على استقرار المجتمع ككل. يشير ذلك إلى ضرورة إنشاء أو تحسين البنية التحتية للخدمات المتخصصة لدعم النساء.

النسبة التي أشارت إلى وجود بعض الخدمات لكنها غير كافية (31.42%) تسلط الضوء على قصور في نوعية أو كمية الخدمات المتوفرة. قد تكون هذه الخدمات غير قادرة على تلبية احتياجات النساء الناجيات بشكل فعال بسبب نقص الموارد، التدريب، أو الانتشار الجغرافي.

النسبة التي ذكرت عدم العلم بوجود أي خدمات (20.16%) تعكس ضعفًا في التوعية المجتمعية حول الخدمات المتاحة. يشير ذلك إلى أن حتى الخدمات الموجودة قد تكون غير معروفة أو غير ميسرة للنساء اللاتي يحتجن إليها.

النسبة الصغيرة التي أكدت وجود خدمات كافية (5.14%) تشير إلى وجود مناطق أو حالات نادرة حيث تتوفر خدمات ملائمة. مع ذلك، فإن هذه النسبة المنخفضة تؤكد أن الغالبية العظمى من النساء لا يحصلن على الدعم الكافي.

من الواضح وجود فجوات كبيرة في توفير الدعم والخدمات للنساء الناجيات من العنف، مع نقص في الجودة والوعي المجتمعي حول هذه الخدمات. يشكل هذا الاستطلاع دعوة ملحة لتطوير خدمات شاملة ومستدامة تلبي احتياجات النساء، مما يساهم في تعزيز التعافي والاستقرار الاجتماعي.

17 ادماج النساء في حل النزاعات

تظهر نتائج الاستطلاع أن مشاركة النساء في أنشطة ومبادرات حل النزاعات لا تزال محدودة، حيث أفاد 38.22% من المشاركين بأن النساء "نادرا ما يشاركن"، بينما أكد 24.36% أنهن "لا يشاركن على الإطلاق". تعكس هذه النسب عوائق ثقافية واجتماعية تحول دون انخراط النساء في هذا المجال، ما يستدعي استراتيجيات فعالة لتمكين النساء وتعزيز أدوارهن في عمليات بناء السلام.

في المقابل، أشارت نسبة صغيرة (5.74%) إلى مشاركة نشطة للنساء، مما يدل على وجود حالات استثنائية تظهر الإمكانات الكامنة للنساء في هذا المجال. كذلك، يرى 22.18% أن النساء يشاركن أحياناً، وهو مؤشر إيجابي على وجود رغبة أو قدرة على المشاركة، لكنها غير منتظمة أو مستدامة بسبب نقص الفرص أو الموارد. أما نسبة 9.50% التي عبّرت عن عدم علمها بمشاركة النساء، فتعكس غياب التوعية حول الأدوار التي تلعبها النساء، مما يتطلب جهودًا لتعزيز الوعي وتسليط الضوء على إسهامات النساء في هذا المجال.

وعند النظر إلى الأدوار التي يمكن للنساء أن يقدمنها بفعالية في جهود بناء السلام، أشار 57.79% من المشاركين إلى دورهن كمدافعات عن حقوق المرأة والطفل، مما يعكس وعياً مجتمعيًا بأهمية النساء في

حماية الفئات الأكثر ضعفًا خلال النزاعات. كما أفاد 50.10% بأن النساء يمكن أن يكنّ قادة في مبادرات تنمية المجتمع، وهو ما يعكس إيماناً بدورهن في تعزيز التنمية والاستقرار المحلي.

اختيار 33.53% لدور النساء كمديرات أو مسهلات في برامج حل النزاعات يشير إلى الاعتراف بقدراتهن في إدارة الحوارات وبناء الجسور بين الأطراف المختلفة. هذا الدور يتطلب تعزيز مهارات النساء في التفاوض والوساطة عبر برامج تدريبية موجهة. كما أشار 28.21% إلى إمكانية تمثيل النساء للمجتمع في منتديات الحوار، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز حضورهن في المحافل المحلية والإقليمية.

أما النسبة الأقل (12.82%) التي ترى النساء كوسطاء في النزاعات المحلية، فتشير إلى وجود تصورات تحد من الاعتراف بقدرات النساء في حل النزاعات المباشرة. يعكس ذلك حاجة إلى تعزيز الثقة المجتمعية بقدرات النساء في هذا الدور من خلال توسيع مشاركتهن في الوساطة والتفاوض.

تشير هذه النتائج إلى أن النساء لديهن إمكانات متنوعة في مجالات حل النزاعات وبناء السلام، مع تركيز واضح على الدفاع عن الحقوق وقيادة التنمية. ومع ذلك، فإن التحديات الثقافية والاجتماعية ما زالت تحد من دورهن الفاعل. بناءً على ذلك، يجب العمل على تمكين النساء من خلال إزالة الحواجز الاجتماعية، توفير الموارد، وتعزيز التوعية المجتمعية حول أهمية مشاركتهن في تحقيق السلام والاستقرار. يمثل هذا التمكين خطوة محورية نحو بناء مجتمعات أكثر شمولية واستدامة.

a. مشاركة النساء في أنشطة ومبادرات حل النزاعات

تناولت نتائج الاستطلاع مدى مشاركة النساء في مجتمعهن في الأنشطة أو المبادرات الموجهة لحل النزاعات. أظهرت النتائج أن 5.74% من المشاركين أشاروا إلى أن النساء يشاركن بشكل نشط، بينما قال 22.18% إن النساء يشاركن أحيانا. في المقابل، أفاد 38.22% بأن النساء "نادرا ما يشاركن"، وأكد 24.36% أن النساء "لا يشاركن على الإطلاق". كما عبّر 9.50% عن عدم علمهم بوجود أي مشاركة للنساء في هذا المجال.

النسبة التي أفادت بأن النساء يشاركن بشكل نشط (5.74%) تعكس محدودية مشاركة النساء الفعلية في أنشطة حل النزاعات. يشير هذا إلى أن الدور القيادي للنساء في عمليات السلام ما زال محصورًا في حالات قليلة، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز هذا الدور من خلال التمكين والدعم.

النسبة التي أشارت إلى أن النساء يشاركن أحيانًا (22.18%) تعكس وجود اهتمام أو قدرة لدى النساء للمشاركة، لكنها لا تزال غير مستدامة أو منتظمة. يعكس ذلك تحديات في استمرارية مشاركة النساء، والتي قد تكون نتيجة لغياب الفرص أو الموارد اللازمة.

النسبة الأكبر من المشاركين أفادت بأن النساء نادرا ما يشاركن (38.22%) أو لا يشاركن على الإطلاق (24.36%). يعكس هذا غيابا واضحا لدور النساء في عمليات حل النزاعات، والذي قد يكون ناتجا عن عوائق ثقافية أو اجتماعية تمنع النساء من الانخراط في مثل هذه الأنشطة.

النسبة التي عبّرت عن عدم علمها بوجود أي مشاركة (9.50%) تشير إلى ضعف في تسليط الضوء على الأدوار التي تلعبها النساء في هذا المجال. هذا يدل على حاجة ملحة لتوثيق وتعزيز مشاركة النساء ونشر الوعي المجتمعي حول أهمية دورهن.

تظهر النتائج ضعف مشاركة النساء في أنشطة ومبادرات حل النزاعات، حيث أن هذه المشاركة نادرة أو غائبة في الاغلب. تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتعزيز دور النساء في عمليات السلام، سواء من خلال التمكين أو إزالة الحواجز الاجتماعية، مما يسهم في تحقيق مجتمعات أكثر شمولية واستقرار.

b. الأدوار الفعّالة التي يمكن أن تلعبها النساء في جهود بناء السلام وحل النزاعات

عند سؤال المستجيبين والمستجيبات عن تصوراتهم حول الأدوار التي يمكن للنساء أن يساهمن بها بفعالية في عمليات بناء السلام وحل النزاعات. أظهرت النتائج أن 57.79% من المشاركين والمشاركات يعتقدون أن النساء يمكنهن أن يكنّ مدافعات عن حقوق المرأة والطفل، بينما أشار 50.10% إلى أنهن يمكن أن يكن قادة في مبادرات تنمية المجتمع. واختار 33.53% دورهن كمديرات أو مسهلات في برامج حل النزاعات، وأفاد 28.21% بأن النساء يمكن أن يمثلن المجتمع في منتديات الحوار. وأخيراً، رأى 12.82% أن النساء يمكن أن يكنّ وسطاء في النزاعات المحلية.

يرى (57.79%) من المشاركين بأن النساء يمكنهن أن يكنّ مدافعات عن حقوق المرأة والطفل، مما يعكس إدراكاً مجتمعياً لدور النساء في الدفاع عن الفئات الأكثر ضعفاً في أوقات النزاعات. هذا يشير إلى أن النساء يمكن أن يكنّ صوتًاً مؤثراً في القضايا الحقوقية داخل مجتمعاتهن.

النسبة الكبيرة التي ترى أن النساء يمكن أن يكنّ قادة في مبادرات تنمية المجتمع (50.10%) تعكس إيماناً بدور النساء كعناصر فعّالة في تنمية المجتمع المحلي. يشير ذلك إلى أهمية تمكين النساء من خلال توفير الموارد والتدريبات اللازمة لقيادة المشاريع التنموية.

اختيار 33.53% من المشاركين لدور النساء كمديرات أو مسهلات في برامج حل النزاعات يشير إلى إدراك بدورهن في بناء جسور التواصل بين الأطراف المختلفة، وإدارة الحوارات والمفاوضات بفعالية. هذا يعكس الحاجة إلى تعزيز مهارات النساء في هذا المجال عبر التدريب والدعم.

النسبة التي أشارت إلى إمكانية تمثيل النساء للمجتمع في منتديات الحوار (28.21%) تسلط الضوء على أهمية مشاركة النساء في المحافل المحلية والإقليمية لتعزيز السلام والمصالحة.

النسبة الصغيرة التي أفادت بأن النساء يمكن أن يكنّ وسطاء في النزاعات المحلية (12.82%) تشير إلى وجود تصورات مجتمعية قد تحد من رؤية النساء كعناصر مؤثرة في حل النزاعات المحلية. هذا يعكس حاجة إلى تعزيز الثقة بقدرات النساء في هذا الدور.

تعكس الاجابات تنوع الأدوار التي يمكن للنساء أن يساهمن بها في بناء السلام وحل النزاعات، مع تركيز على الدفاع عن الحقوق وقيادة التنمية. تمثل هذه النتائج أساساً لتطوير برامج ومبادرات تركز على تعزيز مشاركة النساء في المجالات ذات الدعم المجتمعي، مع العمل على توسيع فرصهن في أدوار جديدة لضمان مشاركة أكثر شمولية واستدامة في جهود السلام.

18 الشباب وبناء السلام

تظهر نتائج الاستطلاع أن الشباب في المجتمع يواجهون تحديات متعددة تؤثر على قدرتهم على المشاركة الفعالة في بناء السلام والتنمية. مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار تبدو محدودة للغاية، حيث أشار 45.94% إلى أن الشباب "نادراً ما يشاركون"، وأكد 8.51% أنهم "لا يشاركون على الإطلاق". يعكس

هذا التهميش شعوراً بالاغتراب لدى الشباب، مما قد يؤدي إلى ضعف مشاركتهم في القضايا المجتمعية والابتعاد عن الأدوار القيادية. في المقابل، فإن النسبة الصغيرة التي أفادت بمشاركة كبيرة (10.10%) تشير إلى وجود فرص واعدة يمكن البناء عليها لتعزيز تمثيل الشباب في صنع القرار.

التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب تؤكد أهمية معالجة البطالة، التي أشار إليها 58.50% من المشاركين كأكبر مشكلة. البطالة لا تؤثر فقط على الاستقرار الاقتصادي للشباب، لكنها تزيد من احتمالية انخراطهم في أنشطة غير قانونية أو عنيفة. التمييز أو التهميش (14.43%) ومحدودية الوصول إلى التعليم والتدريب المهني (11.86%) يضيفان إلى الضغوط التي تقيد إمكانيات الشباب في تحقيق تطلعاتهم. هذه القضايا تشير إلى ضرورة وجود سياسات شاملة تهدف إلى توفير فرص عمل مستدامة وبرامج تعليمية تدعم التطوير المهني.

من حيث تفاؤل الشباب تجاه المستقبل، أظهرت النتائج أن غالبية الشباب إما "محايدون" (40.44%) أو "غير متفائلين" (29.68%). هذه النسب تعكس حالة من الشك والإحباط التي تؤثر على قدرة الشباب على تصور مستقبل أفضل. القلة التي أظهرت تفاؤلًا كبيرًا أو معتدلًا (26.10%) تحتاج إلى دعم لتعزيز هذا التفاؤل ونقله إلى شرائح أوسع من الشباب.

فيما يتعلق بمشاركة الشباب في أنشطة بناء السلام، أشار 37.94% إلى أنهم شاركوا "أحياناً"، في حين أن المشاركة المتكررة اقتصرت على 16.40%. هذا يبرز حاجة إلى استراتيجيات تستهدف توسيع نطاق المشاركة وجعلها أكثر انتظامًا من خلال توفير فرص ملموسة وبرامج تدعم انخراط الشباب.

البرامج التي يفضلها الشباب تكشف عن أولويات واضحة، حيث أشار 72.78% إلى أهمية التدريب المهني والتوظيف. هذا يعكس حاجة الشباب إلى تطوير مهاراتهم المهنية وزيادة قابليتهم للتوظيف. كما أن ورش العمل القيادية (43.20%) والأنشطة الرياضية والترفيهية (30.97%) تعكس تطلعاتهم لتعزيز أدوارهم القيادية وتحسين صحتهم النفسية والاجتماعية.

من جهة أخرى، أظهرت النتائج قلقًا مجتمعيًا كبيرًا بشأن عرضة الشباب للتجنيد في العنف أو الأنشطة الإجرامية، حيث رأى 50.20% أن الشباب عرضة بدرجات متفاوتة. هذا يشير إلى وجود عوامل اجتماعية واقتصادية تزيد من مخاطر انخراط الشباب في أنشطة تزعزع الاستقرار.

أخيرًا، فإن نقص الخدمات لدعم الشباب المعرضين للخطر يشكل عائقاً كبيرًا أمام معالجة هذه التحديات. أفاد 50.79% بعدم وجود أي خدمات متاحة، مما يعكس فجوة كبيرة في منظومة الحماية. يشير ذلك إلى الحاجة إلى تصميم برامج شاملة تعزز دعم الشباب وتقلل من تعرضهم للمخاطر.

تعكس هذه النتائج واقعًا معقدًا يواجه الشباب في المجتمع، مما يستدعي تدخلات شاملة تهدف إلى معالجة البطالة، تعزيز المشاركة، وتحسين الخدمات الموجهة للشباب. هذه الجهود ليست فقط ضرورية لتحقيق استقرار الشباب، لكنها أساسية أيضاً لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة وبناء سلام شامل.

a. مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار داخل المجتمع

عند محاولة معرفة مدى مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار داخل المجتمع. أظهرت النتائج أن 10.10% من المشاركين أفادوا بأن الشباب يشاركون بشكل كبير، بينما أشار 29.90% إلى أن مشاركتهم "إلى حد ما". في المقابل، أفاد 45.94% بأن الشباب "نادرًا ما يشاركون"، وأكد 8.51% أن الشباب "لا يشاركون على الإطلاق". كما عبّر 5.54% من المشاركين عن عدم تأكدهم من مستوى مشاركة الشباب.

أفادت النسبة الأكبر من المشاركين (45.94%) بأن الشباب نادراً ما يشاركون في عمليات صنع القرار، بينما أكد 8.51% عدم مشاركتهم على الإطلاق. تعكس هذه النتائج ضعفًا كبيراً في إشراك الشباب في القيادة المجتمعية واتخاذ القرارات، مما قد يؤدي إلى شعورهم بالتهميش ويؤثر سلباً على الاستقرار والتنمية.

النسبة التي أشارت إلى أن الشباب يشاركون "إلى حد ما" (29.90%) تعكس وجود بعض الفرص المتاحة للشباب للمساهمة في صنع القرار، لكنها لا تزال غير كافية لتمكينهم من لعب دور قيادي مؤثر في المجتمع.

النسبة التي أفادت بمشاركة كبيرة للشباب (10.10%) تشير إلى وجود حالات استثنائية حيث يتم إشراك الشباب بشكل فعال. هذه الشريحة تمثل نقطة انطلاق لتعزيز المشاركة الشبابية عبر دعم المبادرات التي يشارك فيها الشباب بشكل نشط.

النسبة التي عبّرت عن عدم التأكد (5.54%) تسلط الضوء على ضعف المعرفة حول دور الشباب في صنع القرار، مما قد يكون نتيجة لغياب الشفافية أو نقص التوعية المجتمعية.

تؤكد النتائج على أن هناك ضعفاً واضحاً في مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار. تعزز هذه النتائج الحاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة لتمكين الشباب من لعب دور قيادي في مجتمعاتهم، مما يسهم في تعزيز السلام والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

b. التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب في المجتمع

تناولت نتائج الاستطلاع التحديات التي يواجهها الشباب في مجتمعهم، حيث أظهرت النتائج أن 58.50% من المشاركين أشاروا إلى أن البطالة ونقص فرص العمل هي التحدي الرئيسي. تلاها التمييز أو التهميش من قبل المجموعات الأخرى بنسبة 14.43%، بينما أشار 11.86% إلى محدودية الوصول إلى التعليم والتدريب المهني. وأفاد 9.09% بأن نقص الأنشطة الترفيهية والاجتماعية يمثل تحديًا، في حين رأى 6.13% أن الانخراط في العنف أو الأنشطة الإجرامية يشكل عائقًا للشباب.

النسبة الأكبر من المشاركين (58.50%) اختارت البطالة ونقص فرص العمل باعتباره التحدي الرئيسي للشباب. يعكس ذلك قلقاً مجتمعياً واسع النطاق حول تأثير البطالة على استقرار الشباب ودورهم في التنمية. البطالة لا تؤدي فقط إلى ضعف الوضع الاقتصادي للشباب، لكنها قد تزيد من احتمالية شعورهم بالتهميش أو الانخراط في أنشطة غير قانونية.

أشار 14.43% من المشاركين إلى أن التمييز أو التهميش يمثل تحدياً كبيراً. يعكس ذلك وجود حواجز اجتماعية أو ثقافية تمنع الشباب من المشاركة الكاملة في المجتمع، مما يزيد من شعورهم بالعزلة ويقلل من فرصهم للتطور الشخصي والمهني.

النسبة التي ذكرت محدودية الوصول إلى التعليم والتدريب المهني (11.86%) تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الشباب في بناء مستقبل مهني مستدام. هذا يشير إلى الحاجة إلى تطوير برامج تدريب وتعليم تستهدف الشباب في المناطق المحرومة.

أفاد 9.09% من المشاركين بأن نقص الأنشطة الترفيهية والاجتماعية يمثل تحدياً. يعكس ذلك غياب المساحات التي تمكن الشباب من التفاعل الاجتماعي وممارسة الأنشطة التي تدعم صحتهم النفسية والجسدية.

النسبة الأقل (6.13%) أشاروا إلى الانخراط في العنف أو الأنشطة الإجرامية كتحدٍ رئيسي. على الرغم من انخفاض هذه النسبة، إلا أن هذا التحدي يمثل خطراً ملحوظاً يتطلب تدخلاً عاجلاً لمنع انزلاق الشباب إلى هذه الأنشطة.

تؤشر النتائج على أن البطالة ونقص فرص العمل يمثلان التحدي الأكبر للشباب، مع وجود تحديات اجتماعية وتعليمية أخرى تؤثر على اندماجهم وتطورهم. تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية تصميم تدخلات شاملة تستهدف معالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات، مما يسهم في تمكين الشباب ودعم استقرار المجتمع على المدى الطويل.

c. تفاؤل الشباب بشأن مستقبلهم

تناولت نتائج الاستطلاع مستوى تفاؤل الشباب في المجتمع بشأن مستقبلهم. أظهرت النتائج أن 7.57% من المشاركين يرون الشباب "متفائلين جدًا"، بينما أشار 18.53% إلى أنهم "متفائلون بعض الشيء". في المقابل، أفاد 40.44% بأن الشباب "محايدون"، وأكد 29.68% أن الشباب "غير متفائلين كثيرًا"، فيما ذكر 3.78% أنهم "غير متفائلين على الإطلاق".

النسبة الإجمالية للمشاركين الذين أشاروا إلى أن الشباب متفائلون جداً أو متفائلون بعض الشيء بلغت 26.10%. يشير ذلك إلى وجود شريحة من الشباب تتمتع ببعض الأمل في المستقبل، لكن هذه النسبة تظل منخفضة نسبيًا، مما يعكس قلة الفرص أو انعدام الاستقرار الذي قد يعيق تعزيز هذا التفاؤل.

النسبة الأكبر من المشاركين (40.44%) أفادت بأن الشباب يتخذون موقفا ًمحايداً تجاه مستقبلهم. قد يكون هذا ناتجاً عن عدم وضوح المسارات المتاحة للشباب أو افتقارهم إلى دعم كافٍ يمكن أن يساعدهم في صياغة تطلعات إيجابية.

النسبة التي ذكرت أن الشباب "غير متفائلين كثيراً" (29.68%) أو "غير متفائلين على الإطلاق" (3.78%) تُظهر وجود تحديات كبيرة تؤثر على نظرة الشباب لمستقبلهم. يعكس ذلك الإحباط الناتج عن البطالة، نقص الفرص، أو غياب برامج دعم موجهة للشباب.

يمكن القول بأن غالبية الشباب في المجتمع إما محايدون أو غير متفائلين بشأن مستقبلهم، مع وجود نسبة صغيرة فقط من المتفائلين. تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة إلى تدخلات شاملة تركز على تعزيز

الفرص الاقتصادية والاجتماعية للشباب، مما يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات ويمنحهم أملًا أكبر في المستقبل.

d. مشاركة الشباب في أنشطة بناء السلام

عند السؤال عن مدى مشاركة الشباب في مجتمعهم في أنشطة بناء السلام أو تنمية المجتمع خلال العام الماضي. أظهرت النتائج أن 16.40% من المشاركين أفادوا بأن الشباب شاركوا بشكل متكرر، بينما أشار 37.94% إلى أنهم شاركوا أحياناً. في المقابل، أفاد 26.88% بأن الشباب "نادراً ما شاركوا"، وأكد 8.89% أن الشباب "لم يشاركوا على الإطلاق". كما عبّر 9.88% عن عدم تأكدهم من مستوى مشاركة الشباب.

النسبة التي أفادت بأن الشباب شاركوا بشكل متكرر (**16.40%**) تعكس وجود شريحة صغيرة من الشباب المنخرطين بانتظام في أنشطة بناء السلام والتنمية. يعكس ذلك الحاجة إلى توسيع نطاق هذه المشاركة ودعمها لتشمل عددًا أكبر من الشباب.

النسبة الأكبر التي أشار إليها المشاركون هي أن الشباب شاركوا أحيانًا (**37.94%**). هذه النسبة تعكس وجود إمكانيات لدى الشباب للمشاركة في الأنشطة، ولكن هذه المشاركة لا تزال غير مستدامة أو منتظمة. قد يكون ذلك نتيجة لغياب الفرص المناسبة أو نقص التوجيه والدعم.

النسبة التي أفادت بأن الشباب نادرًا ما شاركوا (**26.88%**) أو لم يشاركوا على الإطلاق (**8.89%**) تعكس فجوة كبيرة في إشراك الشباب في الأنشطة المجتمعية والبناءة. قد تكون هذه الفجوة نتيجة لعدة عوامل، منها غياب البرامج المناسبة، أو الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تحول دون انخراط الشباب.

النسبة التي عبّرت عن عدم التأكد (**9.88%**) تشير إلى ضعف في توثيق أو تسليط الضوء على مساهمات الشباب في أنشطة السلام والتنمية. يعكس ذلك الحاجة إلى زيادة الوعي المجتمعي حول هذه الأنشطة وأهميتها.

يمكن الاستنتاج بأن نسبة محدودة من الشباب يشاركون بانتظام في أنشطة بناء السلام، بينما تظل غالبية المشاركة عرضية أو غائبة. تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتعزيز انخراط الشباب في الأنشطة المجتمعية والبناءة، مما يسهم في تحقيق السلام.

e. البرامج التي يرغب الشباب في رؤيتها في مجتمعهم

عند الحديث عن أنواع البرامج التي يفضلها الشباب ويرغبون في رؤيتها في مجتمعهم. أظهرت النتائج أن 72.78% من المشاركين يفضلون برامج التدريب المهني والتوظيف، بينما أشار 43.20% إلى رغبتهم في ورش العمل للقيادة واتخاذ القرار. كما اختار 30.97% الأنشطة الرياضية والترفيهية، وأفاد 24.26% بتفضيل الفعاليات الثقافية والفنية، في حين أبدى 17.16% اهتمامًا ببرامج حل النزاعات والحوار.

النسبة الأكبر من المشاركين (72.78%) اختارت برامج التدريب المهني والتوظيف كأولوية. يعكس ذلك الحاجة الملحة للشباب إلى فرص تطوير مهاراتهم المهنية وزيادة قابليتهم للتوظيف. يُبرز هذا أهمية العمل على تصميم برامج تدريبية تستجيب لاحتياجات سوق العمل وتساعد الشباب على بناء مستقبل مستدام.

اختيار 43.20% من المشاركين لهذا النوع من البرامج يعكس اهتمام الشباب بتطوير قدراتهم القيادية وتعزيز دورهم في صنع القرار. هذا يشير إلى أن الشباب يرغبون في أن يكونوا عناصر فعالة ومؤثرة في مجتمعاتهم.

النسبة التي اختارت الأنشطة الرياضية والترفيهية (30.97%) تسلط الضوء على رغبة الشباب في وجود مساحات للترفيه والأنشطة البدنية. يُظهر ذلك أهمية الاهتمام بصحتهم النفسية والجسدية من خلال توفير فرص للتفاعل الاجتماعي الإيجابي.

النسبة التي أبدت اهتمامًا بالفعاليات الثقافية والفنية (24.26%) تشير إلى وجود شريحة من الشباب ترغب في التعبير عن أنفسهم من خلال الفنون والثقافة. يمثل ذلك فرصة لتعزيز الإبداع والتواصل بين مختلف الفئات المجتمعية.

النسبة الأقل (17.16%) أبدت اهتمامًا ببرامج حل النزاعات والحوار. على الرغم من انخفاض هذه النسبة مقارنة بالبرامج الأخرى، إلا أنها تسلط الضوء على أهمية العمل على رفع الوعي بدور هذه البرامج في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

f. عرضة الشباب للتجنيد في العنف أو الأنشطة المتطرفة

تناولت نتائج الاستطلاع مدى إدراك المشاركين لعرضة الشباب في مجتمعهم للتجنيد في العنف أو الانخراط في الأنشطة المتطرفة أظهرت النتائج أن 14.09% من المشاركين يرون أن الشباب "عرضة جداً"، بينما اعتبر 36.11% أنهم "عرضة إلى حد ما". في المقابل، رأى 28.77% أن الشباب "غير عرضة كثيراً"، وأكد 5.36% أن الشباب "ليسوا عرضة على الإطلاق". كما عبّر 15.67% عن عدم تأكدهم.

النسبة الإجمالية للمشاركين الذين يرون الشباب "عرضة جداً" أو "عرضة إلى حد ما" بلغت **50.20%**. تعكس هذه النسبة قلقاً مجتمعيًا كبيراً حول تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية في زيادة عرضة الشباب للعنف أو الأنشطة الإجرامية. يشير ذلك إلى ضرورة التدخل العاجل لمعالجة هذه المخاطر.

النسبة التي أفادت بأن الشباب "غير عرضة كثيراً" (**28.77%**) أو "ليسوا عرضة على الإطلاق" (**5.36%**) تشير إلى وجود شريحة من المجتمع ترى أن الشباب أقل عرضة لهذه المخاطر. قد يكون ذلك نتيجة لوجود عوامل حماية قوية مثل التعليم، الوظائف، أو الاستقرار الأسري.

النسبة التي عبّرت عن عدم تأكدها (**15.67%**) تعكس ضعفًا في المعرفة أو الفهم الكامل للمخاطر التي تواجه الشباب. قد يشير ذلك إلى الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول العوامل التي تعرض الشباب لهذه التحديات.

من الواضح وجود انقسام واضح في وجهات نظر المشاركين حول عرضة الشباب للعنف أو الأنشطة الإجرامية، حيث يرى أكثر من نصفهم أن الشباب عرضة للمخاطر بدرجات متفاوتة. تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة إلى تدخلات متعددة المستويات تهدف إلى حماية الشباب وتعزيز دورهم الإيجابي في المجتمع، مما يقلل من احتمالية انخراطهم في الأنشطة المزعزعة للاستقرار.

g. توفر البرامج والخدمات لدعم الشباب المعرضين للخطر

عند السؤال عن مدى توفر البرامج والخدمات الكافية لدعم الشباب المعرضين للخطر في المجتمع. أظهرت النتائج أن 2.57% من المشاركين يرون أن هناك خدمات كافية، بينما أشار 21.34% إلى

وجود بعض الخدمات لكنها غير كافية. في المقابل، أفاد 50.79% بعدم وجود أي خدمات متاحة، وأكد 25.30% أنهم لا يعلمون بوجود أي خدمات.

النسبة الأكبر من المشاركين (50.79%) أفادت بعدم وجود أي خدمات متاحة لدعم الشباب المعرضين للخطر. يعكس هذا النقص فجوة كبيرة في منظومة الحماية والدعم، مما يزيد من احتمالية تعرض الشباب للمخاطر مثل العنف أو الانخراط في الأنشطة الإجرامية.

النسبة التي ذكرت وجود بعض الخدمات لكنها غير كافية (21.34%) تشير إلى قصور في جودة أو تغطية الخدمات المقدمة للشباب. قد تكون هذه الخدمات محدودة في الموارد أو غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للشباب.

النسبة التي عبّرت عن عدم علمها بوجود أي خدمات (25.30%) تسلط الضوء على ضعف التوعية المجتمعية حول الخدمات المتاحة. يشير ذلك إلى أن حتى الخدمات المتوفرة قد لا تكون معروفة أو سهلة الوصول للشباب المستهدفين.

النسبة الصغيرة التي أشارت إلى أن هناك خدمات كافية (2.57%) تؤكد أن البرامج الحالية لا تلبي احتياجات الغالبية العظمى من الشباب. يشير ذلك إلى ضرورة مراجعة شاملة للخدمات المتوفرة ومدى فعاليتها.

تشير النتائج الى وجود فجوات كبيرة في توفر الخدمات لدعم الشباب المعرضين للخطر، حيث أشار أكثر من نصف المشاركين إلى غياب هذه الخدمات تمامًا. تعكس هذه النتائج الحاجة الماسة إلى وضع استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز منظومة الحماية للشباب، مما يسهم في تقليل المخاطر التي تهددهم وتعزيز استقرارهم على المدى الطويل.

19 التوصيات

ترتبط التوصيات الواردة في هذا التقرير بشكل مباشر بجهود بناء السلام في محافظة البصرة، حيث تُظهر نتائج الاستطلاع أن السلام والتنمية المستدامة يعتمدان على معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمع. إن بناء السلام يتطلب مقاربة شاملة تعزز التماسك الاجتماعي، وتدعم الفئات المهمشة مثل النساء والشباب، وتعالج الأسباب الجذرية للنزاعات.

تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز قدرات المجتمع على التعايش السلمي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين جودة الخدمات الأساسية، وتمكين المرأة، ودعم الشباب، ومعالجة التدخلات الخارجية والتغيرات المناخية التي تؤثر على استقرار المحافظة. كما تركز التوصيات على تقوية الحوكمة وبناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات، مما يسهم في تحقيق نظام أكثر شمولية واستدامة.

تقدم هذه التوصيات خارطة طريق عملية لدعم صانعي القرار والمجتمع المدني في بناء سلام دائم في البصرة، من خلال معالجة القضايا الأساسية التي تهدد استقرار المحافظة والعمل على خلق بيئة تتيح لجميع الفئات المساهمة في التنمية والازدهار.

1. تعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية

يتطلب تعزيز التماسك الاجتماعي تنظيم حوارات مجتمعية شاملة من خلال عقد منتديات واجتماعات محلية تضم مختلف مكونات المجتمع لتعزيز الشعور بالهوية الوطنية وتقليل الانقسامات العشائرية أو الطائفية. كما يمكن تنفيذ حملات توعوية تعليمية عبر تطوير برامج في المدارس والإعلام المحلي تركز على القيم الوطنية المشتركة وأهمية الوحدة المجتمعية. وتشجيع الأنشطة الثقافية المشتركة من خلال دعم الفعاليات الثقافية والفنية التي تجمع بين مختلف المكونات لتعزيز التفاهم والتعايش.

2. معالجة مسببات النزاعات

لمعالجة مسببات النزاعات، ينبغي تعزيز سيادة القانون عبر تطبيق قوانين صارمة للحد من انتشار السلاح غير المنظم بالتعاون مع الجهات الأمنية والمجتمعية. كذلك، يجب العمل على إصلاح الحوكمة من خلال تطوير السياسات العامة لتعزيز الاستقرار السياسي عبر تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية. ويعد تحسين إدارة الموارد المائية والزراعية جزءًا هامًا للتقليل من التوترات المتعلقة بشح المياه.

3. تمكين النساء

لتمكين النساء، ينبغي تعزيز مشاركتهن في صنع القرار عبر توفير فرص تدريب ودعم لهن للمشاركة في مواقع القيادة وصنع السياسات. كما يجب توسيع خدمات الدعم للناجيات من العنف من خلال إنشاء مراكز متخصصة تقدم خدمات نفسية وقانونية وصحية. وإطلاق برامج توعية تنظم حملات حول أهمية دور النساء في بناء السلام والتنمية.

4. دعم الشباب

دعم الشباب يتطلب توفير فرص عمل من خلال تنفيذ برامج تدريب مهني تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن تعزيز المشاركة الشبابية عبر إنشاء منصات تمكّن الشباب من المشاركة في صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية. وتنظيم أنشطة ترفيهية وتعليمية توفر مساحات آمنة للشباب لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية لتعزيز صحتهم النفسية والجسدية.

5. تحسين جودة الخدمات الأساسية

تحسين جودة الخدمات الأساسية يمكن تحقيقه عبر تطوير البنية التحتية لتحسين خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي من خلال خطط استثمار طويلة الأجل وشراكات مع القطاع الخاص. كما يجب تعزيز نظام الرعاية الصحية عبر توسيع الوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق الريفية وتوفير المعدات والأدوية اللازمة. ويعد رفع جودة التعليم من خلال تطوير المناهج التعليمية وبناء المدارس وتجهيزها بما يلبي احتياجات المجتمع أمرًا ضروريًا.

6. تعزيز الحوكمة والثقة في المؤسسات

تعزيز الحوكمة والثقة في المؤسسات يتطلب تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إنشاء آليات رقابة مستقلة لضمان نزاهة العمل الحكومي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. وإشراك المجتمع في صنع القرار عبر دعم مبادرات تشاركية تتيح للمواطنين المساهمة في تحديد أولويات التنمية. ولتحقيق ذلك، يجب تحسين كفاءة المؤسسات المحلية من خلال توفير تدريبات للموظفين الحكوميين لتعزيز مهاراتهم وكفاءتهم.

7. معالجة العوامل الخارجية والتغيرات المناخية

لمعالجة العوامل الخارجية والتغيرات المناخية، ينبغي تطوير استراتيجيات بيئية تستثمر في مشاريع مستدامة لتحسين إدارة المياه ومكافحة التلوث. ويعد الحد من التدخلات الخارجية ضروريًا لتعزيز السيادة المحلية من خلال بناء قدرات المؤسسات الأمنية والمدنية. كما يمكن

زيادة التوعية بالمخاطر البيئية عبر تنظيم حملات لتثقيف المجتمع حول تأثير التغيرات المناخية وأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية.

Sida

NORSK FOLKEHJELP

aql Al-Firdaws Society

N.G.O